الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الإنسان

لاده – ۱۰۱۱ ماعدلاً





حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم حفظه الله





الديباجـــة

تأكيدًا للدور الحضاري والتاريخي للمملكة الأردنية الهاشمية، باعتبارها وريثة النهضة العربية الكبرى، التي تهدف إلى تعزيز الحرية والعدالة والحياة الفضلى، وانطلاقًا من أن المملكة دولة قامت على المبادئ الإسلامية والقومية والإنسانية التي تهدف إلى رفع شأن الإنسان، وصون كرامته، وحفظ كيانه، وتأكيد حقه في الحياة الكريمة والحرية والمساواة.

ومساهمة منها في الجهود الإنسانية المتعلقة بحقوق الإنسان التي تهدف إلى حمايته من كل أشكال الاستغلال والاضطهاد، وإيمانا بأن حماية الحقوق الأساسية والحريات العامة للإنسان جزء من الدين، لا يملك أحد، بشكل مبدئي، تعطيلها كليًا أو جزئيًا، أو خرقها أو تجاهلها.

فهي أحكام إلهية تكليفية أنزل الله بها كتبه، وبعث بها خاتم رسله، وتمم بها ما جاءت به الرسالات السماوية وأصبحت رعايتها عبادة، وإهمالها أو الاعتداء عليها منكرًا في الدين، وكل إنسان مسؤول عنها بمفرده، والأمة مسؤولة عن إعمالها بالتضامن.

وتأسيساً على أن البشرية جميعًا أسرة واحدة جمعت بينهم العبودية لله والبنوة لآدم وحواء عليهما السلام، وأن جميع الناس متساوون في أصل الكرامة الإنسانية، وفي أصل التكليف والمسؤولية دون تمييز بينهم بسبب العرق أو اللون أو اللغة أو الجنس أو المعتقد الدينى أو الانتماء السياسى أو الوضع الاجتماعى أو غير ذلك من الاعتبارات.

وتنفيذًا للتوجيهات الملكية السامية بضرورة إعداد خطة وطنية شاملة لحقوق الإنسان، للارتقاء بهذه الحقوق، بما يعزز مكانة الأردن في رعايته وحمايته لها، وإعمالا لمبادئ الدستور ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والمواثيق الدولية التي صادق عليها الأردن، فقد تم إعداد الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الإنسان بالتشاور مع الجهات الرسمية وغير الرسمية ومنظمات المجتمع المدنى.

وقد جاء إعداد هذه الخطة بعد دراسة متعمقة لحالة حقوق الإنسان في المملكة لمعالجة أوجه الخلل القائمة على صعيد التشريعات والسياسات والممارسات للنهوض بحالة حقوق الإنسان والارتقاء بها بما يتوافق مع الثوابت الوطنية ودستور المملكة وبما يراعى التزامات المملكة بهذا الخصوص.



الأسس والمرتكزات المرجعية

تحقيق الهدف الاستراتيجي المتمثل بصون كرامة الإنسان وحماية وتعزيز حقوقه وحرياته الأساسية واحترامها، والارتقاء بمكانة الأردن كنموذج متقدم في مجال حقوق الإنسان، وذلك استناداً إلى المرجعيات التاليـــة؛

أولا: مبادئ الشريعة الإسلامية

جاءت الشريعة الإسلامية رعاية للحقوق وحماية لها، حيث إن الإسلام هو دين الدولة والشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع، لذلك كان الإيمان بالله واحترام القيم والتمسك بالمثل العليا بشأن المساواة والعدالة والسلام والتسليم بحق كل إنسان في الحياة الحرة الكريمة هي مبادئ أساسية في الدين الحنيف باعتبارها منطلقات أساسية لتطور المجتمع نحو الأفضل، مما يعكس الصورة الحقيقية للإسلام المتسامح الذي ينبذ الظلم والطغيان ويمقت الغلو والتطرف ويدعو إلى تعزيز مسيرة حوار الأديان والثقافات والحضارات بعيداً عن التعصب وبروح من التسامح وقبول الآخر.

ثانياً: الدستور الأردني

تنص المـــواد (٥ – ٣٢) من الفصل الثاني من الدسـتور الأردني وتعديلاته على حقوق الأردنيين وواجباتهم مشكلة بذلك ضمانات دستورية لإرساء مبادئ حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعيـة والثقافية وصونها وحمايتها بموجب منظومة تشريعية تراعى ما تضمنه الدستور وتكفل التطبيق الفعلى لـه.

ثالثاً: الشرعية الدولية لحقوق الإنسان

تلتزم الدولة بتوفير الحماية لحقوق الإنسان من حيث صون كرامته وحرياته التي أرساها الدين الإسلامي وجميع الشرائع السماوية وتعمل على إجراء إصلاحات تشريعية وقضائية وتنفيذية تكفل ذلك وتراعي، ما تضمنه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والعالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وجميع المواثيق والاتفاقيات الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة التي صادقت عليها المملكة الأردنية الهاشمية.

رابعاً: منظومة التشريعات الوطنية

تحكم وتنظم العلاقات بين السلطة والمجتمع مجموعة من القوانين والأنظمة وبعضها يحتاج إلى تعديلات لتطويرها وجعلها أكثر مواءمة للمعايير الدولية والممارسات الفضلى في مجال حماية وتعزيز حقوق الإنسان، لتسهم في الارتقاء بالأداء الحكومي حيال حقوق الإنسان في البلاد، وتوفر مزيدا من الحماية القانونية والقضائية والإدارية لحقوق الإنسان وكرامته وحرياته الأساسية.



خامساً: الميثاق الوطني الأردني

ينص الميثاق الوطني على أن احترام حقوق الإنسان وتعميق النهج الديمقراطي وضمان التنمية واستمرار توازنها وتحقيق الكفاية الإدارية في المملكة أهداف وطنية أساسية تقتضي العمل على وحدة النظام الإداري للدولة الأردنية وربط الهيئات المحلية بالسلطات المركزية لأغراض التوجيه والرقابة، وتقوية البناء الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للدولة بتعزيز مفهوم الإدارة المحلية في الأقاليم والمحافظات، بما يوفر الفرص العملية لممارسة الشعب حقه في إدارة شؤونه بنفسه، ويضمن استمرار التعاون بين الجهود الحكومية والأهلية وتوثيقها، ويؤدي إلى ترسيخ العمل الديمقراطي وتمكين المواطنين من المشاركة وتحمل المسؤولية في إطار من التوازن بين الحقوق والواجبات ".

المراجع والأدبيات:

لغايات الوقوف على واقع حقوق الإنسان في المملكة والتمكن من تحديد نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات والخروج بأفضل السبل لتعزيز نقاط القوة واستثمار الفرص من جهة، ومعالجة نقاط الضعف والتغلب على التحديات من جهة أخرى، فقد تم الاستناد إلى مجموعة من المراجع والأدبيات تمت دراستها دراسة متعمقة وتمثلت بما يلي:

- الملاحظات الواردة من لجان الحريات وحقوق الإنسان البرلمانية والنقابية.
- التقارير السنوية للمركز الوطني لحقوق الإنسان وغيره من المؤسسات الوطنية ومؤسسات المجتمع المدني حول أوضاع حقوق الإنسان.
 - الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠١٣–٢٠١٧.
 - منظومة النزاهة الوطنية «الميثاق» و»الخطة التنفيذية».
 - الإستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية ٢٠١٧–٢٠١٧.
 - التقارير الدولية حول أوضاع حقوق الإنسان في الأردن.
 - التقارير الرسمية وتقارير الظل المقدمة اللجان التعاهدية وتوصيات هذه اللجان.
 - الملاحظات المدونة خلال اللقاءات مع الشركاء.
 - تقارير المقررين الخاصين.
 - التقارير الصادرة عن المنظمات الدولية العاملة في مجال حقوق الإنسان.



الخطوات الإجرائية:

في سبيل إعداد الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الإنسان شرعت الحكومة الأردنية إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات التى من شأنها ضمان النهج التشاركي والشمولي وتمثلت هذه الخطوات بما يلي:

- تشكيل لجنة عليا برئاسة وزير العدل وعضوية الأمناء العامين في الوزارات والمؤسسات والهيئات الرسمية لدراسة توصيات المركز الوطنى لحقوق الإنسان.
 - استحداث منصب المنسق الحكومى لحقوق الإنسان فى رئاسة الوزراء.
 - استحداث وحدة متخصصة بحقوق الإنسان بإشراف المنسق الحكومى مرتبطة بمكتب رئيس الوزراء.
- تشكيل فريق التنسيق الحكومي لحقوق الإنسان الذي يضم (٩٨) ضابط ارتباط يمثلون الوزارات والمؤسسات الحكومية والرسمية والأمنية والأكاديمية.
- تشكيل اللجان الفنية المصغرة (التشريعات، السياسات، الممارسات، الاحتياجات التدريبية) من أعضاء فريق التنسيق
 الحكومى لحقوق الإنسان.
- تشكيل لجنة إعداد الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الإنسان برئاسة وزير العدل وعضوية المفوض العام لحقوق الإنسان، نقيب الصحفيين، أمين عام اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، رئيس ديوان التشريع والرأي، والمنسق الحكومي لحقوق الإنسان.
- تشكيل (فريق عمل) منبثق عن لجنة إعداد الخطة ورؤساء اللجان الفنية الأربع لصياغة مسودة الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الإنسان بإشراف المنسق الحكومي لحقوق الإنسان.



نتائج التحليل الرباعي (SWOT Analysis)

بالاستناد إلى المراجع السابقة وكنتيجة للخطوات الإجرائية المتخذة تم التوصل إلى النتائج التالية:

القوة

توفر الإرادة السياسية الجادة والمتمثلة بتوجيهات جلالة الملك المتواصلة بالاهتمام بحقوق الإنسان وصون كرامته وحرياته الأساسية.

مصادقة الأردن على عدد من الاتفاقيات والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان.

التشريعات النافذة الخاصة بإنشاء المؤسسات المعنية بحقوق الإنسان.

توفر البنية المؤسسية المناسبة داخل الحكومة كاستحداث مديريات لحقوق الإنسان في عدد من الوزارات واستحداث منصب المنسق الحكومي لحقوق الإنسان ووحدة حقوق الإنسان في رئاسة الوزراء.

تطوير منظومة التشريعات الوطنية كقانون منع الاتجار بالبشر وقانون الحماية من العنف الأسرى.

الفجوة بين المصادقة على الاتفاقيات الدولية والالتزام الفعلى بما نصت عليه على مستوى التشريعات والسياسات والممارسات.

الضعف

الحاجة إلى تعديل بعض التشريعات المنشئة للمؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان بما يكفل لها مزيدا من الاستقلال والفعالية في أداء المهام المناطة بها.

ضعف تطبيق الالتزامات الدولية في المحاكم الأردنية بما يتعلق بحقوق الانسان.

فجوة الثقة بين الحكومة ومنظمات حقوق الإنسان والمجتمع المدنى

الخلل في السياسات العامة وتأثيرها السلبي على واقع حقوق الإنسان.

الفرص

التعديلات الدستورية للعامين ١١١ و٢٠١٤.

وجود العديد من المؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان(٢) ومؤسسات المجتمع المدنى الناشطة في هذا المجال والاهتمام المتزايد بقضايا حقوق الإنسان من قبل المنظمات الدولية العاملة في الأردن.

التشاورية ما بين الحكومة والأحزاب والنقابات ومؤسسات المجتمع المدنى في إعداد الخطة الوطنية لحقوق الإنسان

التحديات

الحاجة إلى مراجعة عدد من التشريعات المتعلقة بحقوق الإنسان وتعديلها لجعلها أكثر مواءمة لروح الدستور والمعايير الدولية.

الحاجة إلى نشر ثقافة حقوق الإنسان وزيادة الوعى بها على المستوى الوطنى

الحاجة إلى إتباع نهج تكاملي في الجهود المبذولة في مجال حماية وتعزيز حقوق الإنسان

⁽٢) المركز الوطنى لحقوق الإنسان، اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، المجلس الوطنى لشؤون الأسرة، المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين، الهيئة المستقَّلة للانتخاب، المجلس الأعلى للسكان وغيرها.



وثيقة الأسس الإستراتيجية

مجتمع يقوم على العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص وحفظ كرامة الإنسان، وحماية واحترام وصون حقوقه وحرياته.

توفير الضمانات التي تمكن الفرد من التمتع بحقوقه المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتوفير وسائل الانتصاف وتيسير السبل التي تمكنه من ممارستها في مجالات الحياة كافة تحقيقاً للمصلحة الفضلى، وتوفير وسائل الانتصاف والتعويض له.

القيـم الجوهريـة للخطة الوطنية لحقوق الإنسان:

استنادا إلى المرتكزات السابقة وانطلاقا من خصائص حقوق الإنسان بكونها حقوقا عالمية أصيلة مترابطة ومتكاملة وغير قابلة للتجزئة، وإيمانا بضرورة تكاتف وتكامل الجهود المبذولة في مجال حمايتها وتعزيزها، فقد تم إعداد الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الإنسان انطلاقاً من الأسس والاعتبارات للمبادئ التالية:

- الحفاظ على الأمن الوطني بحيث لا يكون هناك تعارض بين متطلبات حماية الأمن الوطني وبين تأمين احترام حقوق الإنسان وفقاً للمبادئ التي ارتضاها المجتمع الدولي. ولهذا، فان إجراءات مكافحة جريمة الإرهاب يجب أن تنظم بحيث لا ينتهك أي منها الحق في الحياة والحق في سلامة الجسد ضد التعذيب والحق في المحاكمة العادلة وفي حرية التعبير وحرية الرأى والصحافة ومنع الرق والاتجار به، ومبدأ الشرعية.
 - احترام وترسيخ مبادئ النزاهة في تنفيذ كافة الإجراءات والنشاطات المتعلقة بهذه الخطة.
- الشفافية والمساءلة، واللذين يتجسدان في وضع خطط تنفيذية بنشاطات محددة وإطار زمني واضح واعتماد خطة متابعة وتقييم فضلا عن احترام حق الشركاء والمواطنين بشكل عام في الحصول على المعلومات حول الخطوات المتخذة في سبيل تنفيذ الخطة.

منهجية العمل:

وانطلاقا من القيم الجوهرية فقد اعتمدت اللجنة المكلفة بإعداد الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الإنسان المعايير التالية نهجا لها:

- التعددية التي تجسدت في تشكيلة لجنة إعداد الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الإنسان والتي شملت مؤسسات رسمية ووطنية وحكومية وغير حكومية وممثلين عن المجتمع المدني.
- التشاورية والانفتاح على مختلف الفعاليات السياسية والاجتماعية لتحديد الأولويات الوطنية من خلال عقد سلسلة من اللقاءات قبل الشروع بصياغة الخطة، بالإضافة إلى اللقاءات التي عقدت مع ممثلين عن هذه الفعاليات لعرض المسودة الأولية للخطة وشملت مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية، والأحزاب السياسية، والنقابات المهنية والعمالية، وقطاع المرأة والشباب، والمنظمات المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة، والمنظمات الدولية العاملة في الأردن.



- التكاملية، من حيث تكامل الجهود الوطنية والذي يتجسد في طبيعة الأهداف النشاطات التي تضمنتها الخطة
 والتى تستوجب تضافر جهود كافة الجهات وتكاملها لتنفيذ النشاطات وتحقيق الأهداف المرجوة.
- الواقعية والتدرج، حيث حددت الخطة التحسينات المطلوبة على صعيد التشريعات والسياسات والممارسات مع
 مراعاتها لمبدأ التدرج وفقا للأولويات والاحتياجات والإمكانات الوطنية.

الأهداف الإستراتيجية:

- تطوير منظومة التشريعات الوطنية لجعلها أكثر مواءمة مع الدستور والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان
 والتى صادقت عليها المملكة.
- إعداد وتطوير السياسات الوطنية الخاصة بحماية وتعزيز حقوق الإنسان وحرياته الأساسية بإتباع نهج تشاركي يكفل
 تمثيل كافة فئات المجتمع الأردنى وتكامل الجهود الوطنية فى هذا الخصوص.
- ترسيخ الإنجازات الوطنية المتحققة في مجال حماية وتعزيز حقوق الإنسان وحرياته الأساسية وتعزيزها والبناء عليها
 وصولا للممارسات الفضلى بهذا الخصوص، وضمان جعلها تأخذ طابعاً مؤسسياً راسخاً.
- بناء وتعزيز القدرات الفردية والمؤسسية في مختلف المؤسسات الرسمية والحكومية المعنية بحقوق الإنسان فضلا
 عن تدعيم الدور الذي تمارسه مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في هذا المجال، لا سيما المركز
 الوطنى لحقوق الإنسان.

الإطار الزمني للخطة

اعتمــدت الخطة الوطنية لحقوق الإنســـان إطاراً زمنياً محددا بعشــــرة أعـــوام اعتبــــاراً مـــن (٢٠١٦ – ٢٠١٥). يتولى المنسق الحكومي لحقوق الإنسان وضع الآليات المناسبة لتقييم وتنفيذ الأنشطة الواردة في هذه الخطة ومتابعتها من حيث:

الأولى: تقييم الجانب العملى للخطة من حيث التنفيذ ومدى الفاعلية والكفاءة

الثانية: تقييم المخرجات والنتائج ومدى تحققها وفق مؤشرات قياس موضوعية.

وستتم عملية التقييم بشكل سنوى، مع إجراء تقييم شامل بعد انقضاء المدة الزمنية للخطة.

تتميز هذه الخطة بالمرونة وإمكانية تعديلها وتطويرها استنادا إلى نتائج التقييم المرحلي التي ستعتمد كتغذية راجعة لتعديل الخطة بشكل مستمر وديناميكي، كما سيتم الاستفادة من التقييم الختامي كتغذية راجعة نهائية لأى خطط إستراتيجية مستقبلية.



المحور الأول الحقوق المدنية والسياسية

الهدف الرئيسي الأول: حماية الحق في الحياة والسلامة الجسدية

<u>الأهداف الفرعية:</u>

 ا. تطوير الإطار القانوني الناظم للحق في الحياة والسلامة الجسدية لمواءمته مع الدستور والمواثيق الدولية في حدود ما صادق عليه الأردن .

<u>الأنشطة الرئىسىة:</u>

- إجراء مراجعة للتشريعات ذات العلاقة واقتراح التعديلات اللازمة عليها.
- تعديل التشريعات بما يكفل توسيع مفهوم جريمة التعذيب لينسجم مع اتفاقية مناهضة التعذيب وتشديد
 العقوبات على مرتكبيها.
 - ملاحقة مرتكبى جرائم التعذيب أمام محكمة مدنية دون إبطاء وفقا للمعايير الدولية المعمول بها.
- ٢. توفير الحماية الإجرائية والموضوعية المثلى لمن يتعرض للتوقيف بشتى صوره والتأكيد على تضييق نطاق التوقيف وحصر حالاته وإيجاد بدائل عنه.

الأنشطة الرئىسىة:

- إجراء مراجعة للتشريعات ذات العلاقة واقتراح التعديلات عليها.
 - توفير المساعدة القانونية لمن يتعرض للتوقيف .
- ٣. تضييق نطاق عقوبة الإعدام في حدود الجرائم الأشد خطورة.

- إجراء مراجعة للتشريعات المقررة لعقوبة الإعدام واقتراح التعديلات عليها.
- 3. توفير الضمانات القانونية اللازمة في مرحلة التحقيق الأولي بما في ذلك الحق في الاستعانة بمحام.
 الأنشطة الرئيسية:
 - مراجعة التشريعات ذات العلاقة لحماية هذا الحق واقتراح التعديلات عليها.
 - ٥. ضمان الدولة لحق ضحايا نظام العدالة الجنائية في التعويض وجبر الضرر.
 الأنشطة الرئيسية:
 - مراجعة التشريعات ذات العلاقة واقتراح التعديلات عليها.
 - التوعية المجتمعية بحقوق ضحايا نظام العدالة الجنائية.



الهدف الرئيسي الثاني: تعزيز وترسيخ الاستقلال المؤسسي للسلطة القضائية الأهداف الفرعية:

١. توفير بيئة داعمة السلطة القضائية الأنشطة الرئيسية:

- إجراء مراجعة شاملة للتشريعات الناظمة لاستقلال القضاء وقانون محكمة أمن الدولة واقتراح التعديلات عليها،
 بحيث تصبح أكثر انسجاماً مع المعايير العالمية والممارسات الفضلى .
 - ريز قدرات النيابة العامة واستقلالها ضمن السلطة القضائية.
 الأنشطة الرئيسية:
 - اتخاذ الإجراءات التشريعية والإدارية اللازمة لفصل سلطة الاتهام عن سلطة التحقيق.
 - • تعزيز دور النيابة العامة لتحريك دعوى الحق العام وحفظها.
 - ٣. تعزيز وتفعيل الرقابة والمساءلة والتفتيش وتطويرها وفق أسس موضوعية وفعالة.
 الأنشطة الرئيسية:
 - إجراء مراجعة للتشريعات ذات العلاقة واقتراح التعديلات اللازمة عليها.
 - تنظيم وتنفيذ نشاطات لبناء القدرات واكتساب مهارات التدريب والرقابة والتفتيش.
 - وضع إجراءات لضمان تفعيل مدونة السلوك الخاصة بالقضاة.
 - اتخاذ الإجراءات الإدارية اللازمة لذلك بما فيها توفير الموارد البشرية المؤهلة.

٤. تنظيم عمل الجهاز القضائي.

- إجراء مراجعة للتشريعات ذات العلاقة واقتراح التعديلات اللازمة.
- تنظيم وتنفيذ نشاطات لتدريب وتأهيل الكوادر في الجهاز القضائي.
 - رفد الجهاز القضائى بالموارد البشرية المؤهلة.



الهدف الرئيسي الثالث: تعزيز استقلال القاضي والارتقاء بالعمل القضائي.

<u>الأهداف الفرعية:</u>

ا. تعزيز حصانة القاضى وأمنه الوظيفى.

الأنشطة الرئيسية:

مراجعة أسس التعيين والنقل والانتداب والعزل والإحالة على التقاعد لضمان توفر معايير واضحة لذلك وآليات
 للرقابة وفق أعلى درجات النزاهة والشفافية والممارسات الدولية الفضلى.

الهدف الرئيسي الرابع: تعزيز ضمانات المحاكمة العادلة

الأهداف الفرعية:

تعزيز سبل الوصول للعدالة.

الأنشطة الرئىسية:

- إجراء مراجعة للتشريعات بما يضمن تقصير أمد التقاضى.
 - تعزیز وتفعیل الحلول البدیلة للنزاعات.
 - استحداث برامج ووحدات خاصة بالمساعدة القانونية.

راتاحة التقاضي على درجتين في الأحوال التي يقصر فيها القانون عن توفير ذلك. الأنشطة الرئيسية؛

- تعديل قانون تشكيل المحاكم الشرعية محكمة عليا شرعية.
 - تعديل قانون محاكم الصلح والتشريعات المتعلقة بذلك.
 - توسيع دائرة الطعن في الأحكام القضائية.

الهدف الرئيسي الخامس: الحق في الجنسية والإقامة واللجوء وحرية التنقل

<u>الأهداف الفرعية:</u>

 ا. مواءمة التشريعات والسياسات الوطنية مع الدستور والمواثيق الدولية في حدود ما صادق عليه الأردن.

- مراجعة التشريعات ذات العلاقة واقتراح التعديلات عليها.
- توحيد المرجعيات المتعلقة بمنح هذه الحقوق وحصر المنع والإبعاد بسلطة القضاء.
 - توعية المجتمع بحقوق المواطنة وحقوق اللاجئين.
 - تدریب وتأهیل جهات إنفاذ القانون والمجتمع.
 - إيجاد آلية وطنية للتعامل مع التدفقات الكبرى للاجئين.



الهدف الرئيسي السادس: تعزيز حماية الحق في الترشُح والانتخاب.

<u>الأهداف الفرعية:</u>

ا. مواءمة التشريعات والسياسات الوطنية مع الدستور والمواثيق الدولية في حدود ما صادق عليه الأردن منها.

الأنشطة الرئىسية:

- مراجعة التشريعات ذات العلاقة لضمان صياغة قانون انتخاب شامل ومتوازن يشكل نقلة نوعية في الحياة
 البرلمانية ويضمن التمثيل الحقيقى والعادل لشرائح المجتمع الرئيسية كافة.
- تضمين القانون أحكاما ترسخ الممارسات الدولية الفضلى التي اعتمدتها الهيئة المستقلة للانتخاب بما يراعي
 أعلى معايير النزاهة والشفافية.

مكافحة الجرائم الانتخابية.

الأنشطة الرئىسية:

- مراجعة التشريعات ذات العلاقة ووضع سقف للإنفاق على الحملات الانتخابية وتوفير آليات مناسبة لمحاربة ظاهرة شراء الأصوات.
 - ملاحقة جرائم الانتخاب وإعطائها صفة الاستعجال.
 - ٣. تعزيز ودعم دور الهيئة المستقلة للانتخاب لإجراء انتخابات حرة ونزيهة.

- مراجعة قانون الهيئة المستقلة للانتخاب واقتراح التعديلات عليه بما يتوافق مع التعديلات الدستورية الأخيرة
 ويسهم في تعزيز القدرة المؤسسية للهيئة.
 - تطوير إجراءات العملية الانتخابية بما يتوافق مع الممارسات الدولية الفضلى.



الهدف الرئيسي السابع: تعزيز حماية الحق في حرية الرأى والتعبير.

<u>الأهداف الفرعية:</u>

- ا. مواءمة التشريعات والسياسات الوطنية المتعلقة بالحق في حرية الرأي وحرية التعبير مع الدستور والمواثيق الدولية في حدود ما صادق عليه الأردن منها، والبحث في السعي للانضمام إلى ما تبقى من المواثيق الدولية بما لا يتعارض مع المصالح الأساسية والحيوية للمجتمع والمواطن. الأنشطة الرئيسية:
 - مراجعة التشريعات ذات العلاقة واقتراح التعديلات اللازمة عليها.
 - تعديل وتفعيل قانون ضمان الحق في الحصول على المعلومة.
 - تأمين حماية كافية للإعلاميين والصحفيين أثناء تأديتهم لعملهم.
 - حصر سحب الرخص الممنوحة لوسائل الإعلام المتنوعة بسلطة القضاء.
 - ٢. إيجاد التوازن بين الحق في حرية التعبير ومناهضة أفعال اغتيال الشخصية.

الأنشطة الرئيسية:

- النص على ضوابط ومعايير لضمان ممارسة الحق في الرأي وحرية التعبير وعدم التعدي أو المساس بسمعة الآخرين.
 - ٣. تعزيز قدرات المؤسسات الإعلامية.

<u>الأنشطة الرئىسىة:</u>

- تنفيذ برامج تدريبية للعاملين بالمجال الإعلامي والعاملين في جهات إنفاذ القانون.
 - رصد انتهاكات حرية الرأى وزيادة مشاركة الرأى الآخر بالإعلام الحكومى.

الهدف الرئيسي الثامن: تعزيز وحماية الحق في التجمع السلمي وتكوين الأحزاب والجمعيات والنقابات والانضمام إليها.

الأهداف الفرعية:

 ا. مواءمة التشريعات والسياسات الوطنية مع الدستور والمواثيق الدولية في حدود ما صادق عليه الأردن منها.

- مراجعة التشريعات ذات العلاقة واقتراح التعديلات عليها.
- ٢. تعزيز قدرات أجهزة إنفاذ القانون في حماية الحق في التجمع السلمي.
 الأنشطة الرئيسية:
 - وضع برامج تدريبية للعاملين في أجمزة إنفاذ القانون وفقا للمعايير الدولية.



٣. تعزيز الآليات الوطنية لرصد الانتهاكات المتعلقة بهذه الحقوق.

<u>الأنشطة الرئيسية:</u>

- تفعيل وتعزيز آليات استقبال الشكاوى ومتابعتها والتعامل بها بجدية بما فى ذلك إحالتها إلى القضاء.
 - قاعدة بيانات الكترونية موحدة للشكاوى المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان.

٤. تعزيز المشاركة السياسية والمساهمة في عملية اتخاذ القرار.

<u>الأنشطة الرئيسية:</u>

- اتخاذ الإجراءات اللازمة كافة والتي من شأنها تعزيز مشاركة المواطنين في عملية صنع القرار على المستويين
 المحلى والوطنى.
- تنفيذ حملات تثقيفية وتوعوية مختلفة حول المشاركة والتوعية بحقوق الإنسان في الحياة العامة والتنمية السياسية في المملكة تشمل شرائح المجتمع كافة مع التركيز على مفهوم المواطنة الفاعلة وثقافة ومبادئ النزاهة وسيادة القانون.
- تمكين المؤسسات الحكومية والأهلية في الميدان وتعزيز القدرات المؤسسية والوظيفية للمجالس التنفيذية
 والبلدية والمديريات الخدمية في المحافظات.

ه. تعزيز مشاركة مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الأهلية في إدارة الشأن العام. الأنشطة الرئيسية:

- مراجعة التشريعات ذات العلاقة لضمان حرية تشكيل الأحزاب وتهيئة مناخ مناسب لممارسة نشاطها السياسي
 والديمقراطى وتفعيل دورها فى صنع القرار.
- مراجعة الإجراءات المتعلقة بتأسيس الأحزاب وشروط تشكيلها بهدف تبسيط هذه الإجراءات وتنظيم عمل
 الأحزاب بما يضمن عدم تعطيل الحق الدستورى فى تأسيسها، أو التجاوز عليه.
- تعزيز القدرات المؤسسية والفردية للمجالس البلدية والمحلية لترسيخ مبادئ الحاكمية الرشيدة في الحكم المحلى.

٦. تعزيز مبادئ وممارسات الحاكمية الرشيدة في العمل الداخلي للمجتمع المدني. الأنشطة الرئيسية:

مراجعة وتفعيل مدونة السلوك للأحزاب والجمعيات والنقابات المعدة من المركز الوطنى لحقوق الإنسان.



المحور الثاني الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

الهدف الرئيسي الأول: تعزيز وحماية الحق في العمل

<u>الأهداف الفرعية:</u>

 ا. إعداد التشريعات وتبني السياسات اللازمة لتنظيم سوق العمل في القطاعين العام والخاص بما يرسخ مبدأ تكافؤ الفرص ويعزز المساواة في الأجور وسائر الحقوق للعاملين.

<u>الأنشطة الرئىسىة:</u>

- العمل على إصدار نظام موحد للتأمينات الصحية والاجتماعية للعاملين في كافة المجالات.
- إعادة النظر في التشريعات الناظمة لشؤون العاملات في المنازل وتفعيل التعليمات الخاصة بذلك بما يضمن
 توفير الحماية الفعلية لهذه الفئة.
 - تمكين العاملين في القطاع الخاص من تأسيس النقابات.
- إصدار التشريع اللازم لإيجاد نماذج موحدة لعقود العمل في المجالات المتعددة وفق التصنيف المهني والقطاعي،
 لضمان عدم استغلال العاملين من قبل أرباب العمل.
 - إعادة النظر بالحد الأدنى للأجور والرواتب التقاعدية والتأمينات وربطها بالتضخم.
- مراجعة الإطار التشريعي الخاص بالعمل في مجال القطاع الزراعي بما يمكن العاملين في هذا القطاع من التمتع بالحقوق التى ينص عليها قانون العمل وتعديلاته.
- إعادة النظر في التشريع الناظم لهيكلة القطاع العام بما يكفل تحقيق مبادئ المساواة والعدالة، مع الاحتفاظ
 بالحقوق المالية للعاملين في الدوائر المهيكلة.

الهدف الرئيسي الثاني: تعزيز وحماية الحق في الصحة.

<u>الأهداف الفرعية:</u>

 الارتقاء بالخدمات الصحية والعلاجية المقدمة للمواطن وتعزيز ضمان سلامة الغذاء والدواء، وتشديد الرقابة على ذلك.

الأنشطة الرئىسىة:

- تعديل نظام التأمين الصحي بحيث يشمل كافة شرائح المجتمع والأمراض غير المشمولة بهذا النظام.
- توحيد الآلية المتعلقة باعتماد الخدمات الصحية من خلال إصدار التشريعات الناظمة لذلك، وتفعيل أحكامها.
 - اتخاذ الإجراءات التي من شأنها ضمان سلامة الأطفال من الأمراض السارية والمعدية.
 - تفعيل التشريعات والإجراءات المتعلقة بالمساءلة الطبية.
 - مراجعة التشريع الناظم لعمل المجلس الصحي العالي بما يضمن تفعيله وقيامه بالمهام المناطة به.
 - رفع معدل الإنفاق الحكومى على الخدمات الصحية.
 - تعزيز الرقابة على المؤسسات الطبية لضمان التزامها بمعايير الجودة.



الهدف الرئيسي الثالث: تعزيز وحماية الحق في التعليم.

<u>الأهداف الفرعية:</u>

 ا. الارتقاء بالخدمات التعليمية المقدمة لطلبة المدارس وطلبة التعليم العالي بما يكفل الحق في الحصول على التعليم المناسب ضمن ما تسمح به حدود إمكانيات الدولة وحماية حقوق العاملين في هذا المجال.

<u>الأنشطة الرئيسية:</u>

- مراجعة التشريعات ذات العلاقة واقتراح التعديلات اللازمة عليها.
 - العمل على تصنيف المدارس الخاصة وتعزيز الرقابة عليها.
- تعديل التشريعات الناظمة لقطاع التعليم العالي على عدة مراحل لضمان تحقيق معايير الشفافية في اختيار القيادات الأكاديمية وتحقيق الأمن الوظيفي للعاملين في هذا المجال بما ينعكس إيجابا على جودة مخرجات التعليم.
- العمل على نشر الثقافة التوعوية بما يضمن معالجة الظواهر المجتمعية السلبية في المؤسسات التربوية
 والتعليمية المتعددة.
- العمل على تبني سياسات تعليمية موجهة نحو التعليم التقني والمهني بالقدر الذي يحافظ على التنوع وجودة مخرجات التعليم بشكل عام، بما يحقق الإبداع والتجديد والابتكار

الهدف الرئيسي الرابع: تعزيز وحماية الحقوق الثقافية لفئات المجتمع مثل (الأقليات) الأهداف الفرعية:

الحفاظ على الهوية الوطنية وإبراز مقوماتها.

الأنشطة الرئىسية:

- إعادة النظر في التشريعات الناظمة للعمل الثقافي واقتراح التعديلات عليها بما يعزز الحقوق الثقافية.
- دعم المؤسسات الثقافية بالمملكة وتشجيع الصناعات الثقافية خاصة السينما والدراما لدورهما بإبراز الهوية الوطنية والتنمية الاقتصادية.
- الاهتمام بثقافة الأطفال والشباب وتوجيه وسائل الإعلام للاهتمام بمختلف مجالات الحياة الاجتماعية ونشر الأفكار
 والمعرفة التى ترقى بسلوك الفرد وتحارب كل نزعات الانحراف والتطرف والسلوكات البعيدة عن قيم المجتمع.

٢. توزيع مكتسبات التنمية الثقافية في المملكة بعدالة.

- استكمال إقامة بنى تحتية للنشاط الثقافي في مختلف محافظات المملكة لاستيعاب الفعاليات والأنشطة وتفعيل الحراك الثقافى.
- تعزيز التنسيق بين وزارة الثقافة ومؤسسات المجتمع المدني لتنمية الثقافة والنهوض بها وذلك للأهمية التي ينطوى عليها الفعل الثقافى فى صياغة الهوية.



٣. تعزيز وحماية اللغة العربية والارتقاء بمكانتها واللغات الفرعية.

<u>الأنشطة الرئىسىة:</u>

• إصدار قانون حماية اللغة العربية لما لهذا القانون من أهمية ودور في الحفاظ على الهوية العربية.

الهدف الرئيسي الخامس: تعزيز الحق في بيئة سليمة والحق في التنمية.

<u>الأهداف الفرعية:</u>

رفع الوعى العام بأهمية هذه الحقوق وآليات حمايتها والتمتع بها.

<u>الأنشطة الرئيسية:</u>

- تنظيم وتنفيذ برامج توعوية لمختلف شرائح المجتمع مع التركيز على مؤسسات القطاعين العام والخاص حول
 مفاهيم الحق في بيئة سليمة والحق في التنمية وسبل حمايتهما.
- توجيه الشركات العاملة في المحافظات للتركيز على دورها في التنمية المحلية وتحسين الواقع الاقتصادي والاجتماعى والبيئى.

٢. توفر الأليات القانونية والإجرائية اللازمة لضمان هذه الحقوق.

- اتخاذ الإجراءات التى من شأنها ضمان التوزيع العادل والمتوازن لمكتسبات التنمية والخدمات المقدمة للمواطنين.
 - تفعيل آليات الرقابة وإنفاذ القانون لضمان مراعاة مؤسسات القطاعين العام والخاص للحق فى بيئة سليمة.



المحور الثالث حقوق الفئات الأكثر عرضة للانتهاك

الهدف الرئيسي الأول: تعزيز وحماية حقوق الأشخاص ذوى الإعاقة

<u>الأهداف الفرعية:</u>

- العمل على ضمان المساواة الكاملة وتكافؤ الفرص في ممارسة كافة الحقوق.
 الأنشطة الرئيسية:
- توفير وسائل التدريب والتأهيل والتعليم لذوى الإعاقة لإدماجهم فى برامج التنمية الشاملة والمستدامة.
 - تعزيز وتفعيل التشريعات الوطنية الهادفة لضمان مبدأ تكافؤ فرص العمل للأشخاص ذوى الإعاقة.
 - تيسير حركة تنقل الأشخاص ذوى الإعاقة وممارسة أنشطتهم.
- إتاحة أيسر السبل للوصول إلى المعلومة التى تهم الأشخاص ذوى الإعاقة باستخدام احدث الوسائل التكنولوجية.
 - اتخاذ الإجراءات التى من شأنها ضمان حق الأشخاص ذوى الإعاقة بالترشح والانتخاب.
 - ٢. تعزيز الحماية القانونية للأشخاص ذوي الإعاقة.

- تعديل التشريعات بحيث يتم اعتبار الإعاقة ظرفا مشددا بخصوص الجرائم الواقعة على الأشخاص ذوى الإعاقة.
 - ٣. اتخاذ التدابير التشريعية والتنفيذية اللازمة لإتاحة أيسر السبل للوصول إلى العدالة.
 الأنشطة الرئيسية:
- إصدار تشريعات تعنى بإنشاء برامج خاصة بالمساعدة القانونية في الوزارات والمؤسسات والمحاكم واتخاذ الإجراءات التنفيذية اللازمة لهذه البرامج.
 - تنظيم برامج تدريبية للتوعية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
- تقديم الدعم اللازم لذوي الإعاقة لتمكينهم من اتخاذ القرارات التي تناسبهم والعمل على رعايتهم وتعزيز دور المؤسسات المعنية برعايتهم وتقديم الخدمة لهم.



الهدف الرئيسي الثاني: تعزيز وحماية حقوق المرأة

<u>الأهداف الفرعية:</u>

ا. تمتع المرأة بحقوقها وبما يحقق العدالة وتكافؤ الفرص.

<u>الأنشطة الرئيسية:</u>

- إجراء مراجعة لمنظومة التشريعات ذات العلاقة بحقوق المرأة واقتراح التعديلات عليها في إطار تشاركي.
- تفعيل الآليات الرقابية على مؤسسات القطاعين العام والخاص للتحقق من مدى تطبيقها للتشريعات ذات
 العلاقة بحقوق المرأة.
 - العمل على توفير البيئة الآمنة للمرأة لتحيا حياة مستقرة في الأسرة والعمل والمجتمع.

٢. تطوير وتبني السياسات التي تهدف إلى تمكين المرأة من التمتع بكافة حقوقها.

الأنشطة الرئيسية:

- إجراء مراجعة شاملة لكافة الخطط والاستراتيجيات والبرامج الوطنية الهادفة لتطويرها وتفعيلها بما يضمن
 تمتع المرأة بحقوقها.
 - رسم السياسات الوطنية التى تعمل على تمكين المرأة ومراعاة الجوانب المالية ضمن قانون الموازنة العامة.
- تنظيم برامج بناء القدرات للمؤسسات الحكومية وغير الحكومية حول آليات مراعاة حقوق المرأة عند وضع السياسات وتطوير الخطط.

الهدف الرئيسي الثالث: تعزيز وحماية حقوق الطفل.

<u>الأهداف الفرعية:</u>

الحماية الاجتماعية

<u>الأنشطة الرئيسية:</u>

- تفعيل وتطبيق الأطر القانونية لمكافحة عمالة الأطفال والحد من التسرب من المدارس.
 - اتخاذ الإجراءات الرادعة للأهالي وأصحاب العمل.
 - مواءمة الإجراءات المتعلقة بعدالة الأحداث مع أحكام قانون الأحداث.
 - إعفاء اللوازم الخاصة بالأطفال من الرسوم والضرائب.

٢. الحماية من العنف.

الأنشطة الرئىسية:

- تفعيل الأطر القانونية والآليات الوطنية المتعلقة بحماية الأطفال من العنف بكافة أشكاله.
- بناء قدرات المؤسسات المعنية بالطفل ونمائه لضمان تحسين الخدمات القانونية والإرشادية والنفسية
 والتعليمية للأطفال المعنفين.



- تنظيم برامج رفع الوعى لدى الأطفال حول حقوقهم وآليات حمايتهم من العنف بكافة أشكاله.
 - تنظيم برامج للتوعية بمفاهيم التنشئة السليمة.
 - التوعية بمفهوم التنمر والعنف لدى الأطفال فى المدارس وآليات مكافحتها.
 - تعزيز وتفعيل الرقابة على دور رعاية وإيواء الأطفال والتحقق من مراعاتها لحقوق الطفل.

٣. الحق في الصحة.

<u>الأنشطة الرئىسىة:</u>

- زيادة الوعى بأهمية صحة الطفل الجسدية والنفسية والاجتماعية.
- تطبيق وتعزيز خدمات الكشف المبكر وآليات الإحالة للأطفال ذوي التأخر النمائي.

٤. الحق في التعليم.

الأنشطة الرئىسية:

- تنفيذ نشاطات توعوية للمعلمين حول آليات التعامل الايجابي مع الطلبة على مقاعد الدراسة.
 - تبنى سياسات تسهم في زيادة نسبة الأطفال ذوى الإعاقة المدمجين في المدارس.
 - تعزيز وتفعيل آليات الرقابة على المدارس الخاصة والحكومية.
- تطوير المناهج المدرسية وإدماج مفاهيم حقوق الإنسان فيها على مختلف المراحل الدراسية.

الهدف الرئيسي الرابع: تعزيز وحماية حقوق كبار السن وضمان تمتعهم بها. الأهداف الفرعية:

أ. ضمان حياة كريمة لكبار السن.

الأنشطة الرئىسية:

- تطوير منظومة التشريعات بما يكفل حماية الحقوق المالية والاجتماعية لكبار السن.
 - إجراء التعديلات القانونية الكفيلة بالتوسع في مظلة التأمين الصحى لكبار السن.
- مراعاة قضايا كبار السن عند صياغة السياسات والإستراتيجيات والخطط والمعايير والأطر الوطنية.
 - تعزيز الرقابة على دور الرعاية والإيواء لكبار السن.
 - تحسين مستوى الخدمات المقدمة لكبار السن بما يوفر لهم الحياة الكريمة فى المجتمع.
 - تعزيز قدرات كبار السن لمواصلة عطائهم وزيادة إسهامهم ومشاركتهم فى الحياة العامة.



الخاتمـــة

إن التوجيه بوضع هذه الخطة والتزام الدولة بكافة مكوناتها بهذا التوجيه يعد دليلا واضحا على توفر الإرادة الجادة فى تطوير حالة حقوق الإنسان فى المملكة والنهوض بها بما يستجيب لطموحات شعب المملكة ويرقى لتطلعاته.

وإن اعتماد النهج التشاركي في إعداد هذه الخطة والذي جاء تجسيدا لعنوانها خطة وطنية شاملة لحقوق الإنسان، إنما جاء لخلق شعور عام بالمسؤولية الجماعية عما تضمنته وليحفز كافة الجهات المعنية على التعاون لضمان حسن تنفيذها.

ونظرا لتشعب وتعدد حقوق الإنسان، والتزاما بنهج الإصلاح المتدرج التي تسير به المملكة بقيادة صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين حفظه الله ورعاه، وحيث أن إعداد هذه الخطة يعد سابقة على المستويين الوطني والإقليمي، فقد سعت اللجنة المكلفة بإعداد الخطة وفريق العمل المنبثق عنها إلى التركيز على الأمور التي تعد بمثابة أولويات وطنية وتحظى باهتمام الشريحة الأوسع من المواطنين، مع التأكيد على اعتمادها كتجربة تعليمية يتم تطويرها والبناء عليها مستقبلاً.

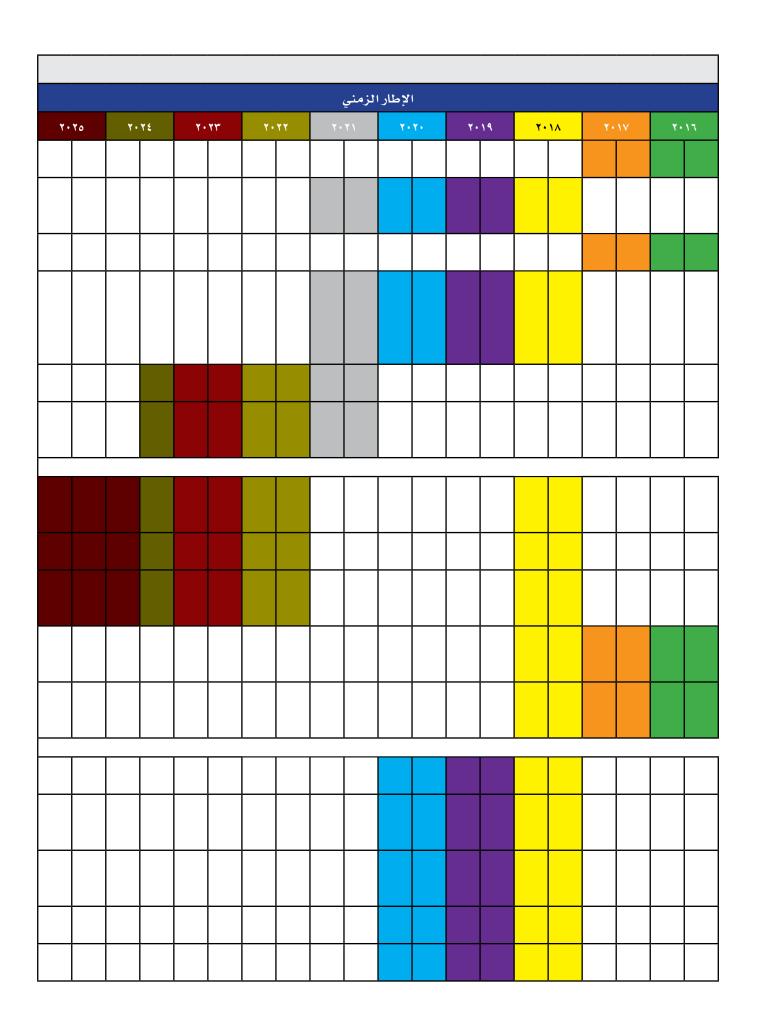
راجين في الختام أن تحظى هذه الخطة باهتمام كافة السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية والفعاليات السياسية والمجتمعية من خلال تضمينها في السياسات والبرامج وخطط العمل التي يتم تطويرها خلال سنوات الخطة، وأن تتعاون هذه السلطات والفعاليات فيما بينها من جهة، وبالتنسيق والتعاون مع المنظمات الدولية الداعمة من جهة أخرى لتوفير الموارد البشرية والمالية والفنية اللازمة لتنفيذها بما يحقق مزيدا من النجاحات في مجال حماية وتعزيز حقوق الإنسان وصون كرامته وحرياته الأساسية وإتاحة السبل لممارسة هذه الحقوق والتمتع بها.



الخطة التنفيذية المرفقة بالخطة الوطنية الشاملة لحقوق الإنسان



				٤.
			ية والسياسية	المحور الأول: الحقوق المدن
		لسلامة الجسدية	ماية الحق في الحياة واا	الهدف الرئيسي الأول: حه
مؤشرات الأداء	الجهات المنفذة	النشاطات الفرعية	النشاط الرئيسي	الأهداف الضرعية
تعديل قانون العقوبات	الحكومة (وزارة العدل) +	مراجعة قانون العقوبات واقتراح	إجراء مراجعة	١. تطوير الإطار القانوني
	المجلس القضائي ومجلس الامة	التعديلات اللازمة حول ذلك	للتشريعات ذات العلاقة	الناظم للحق في الحياة
تعديل قانون اصول المحاكمات	الحكومة (وزارة العدل) +	مراجعة قانون اصول المحاكمات	واقتراح التعديلات	والسلامة الجسدية لمواءمته
الجزائية	المجلس القضائي ومجلس الامة	الجزائية واقتراح التعديلات اللازمة	اللازمة عليها	مع الدستور والمواثيق الدولية
		حول ذلك		في حدود ما صادق عليه الأردن،
تعديل قانون العقوبات	الحكومة (وزارة العدل) +	مراجعة قانون العقوبات واقتراح	تعديل التشريعات بما	والبحث في السعي للانضمام
	المجلس القضائي ومجلس الامة	التعديلات اللازمة حول ذلك	يكفل توسيع مضهوم	الى ما تبقى من المواثيق
تعديل قانون اصول المحاكمات	الحكومة (وزارة العدل) +	مراجعة قانون اصول المحاكمات	جريمة التعذيب	الدولية بما لا يتعارض مع
الجزائية	المجلس القضائي ومجلس الامة	الجزائية واقتراح التعديلات اللازمة	لينسجم مع اتفاقية	المصالح الاساسية والحيوية
		حول ذلك	مناهضة التعذيب	للمجتمع والمواطن
			وتشديد العقوبات على	
			مرتكبيها	
استحداث تشريع ينظم المسائل	الحكومة (وزارة العدل) +	استحداث تشريع خاص لكافحة	ملاحقة مرتكبي جرائم	
الخاصة بمنع التعدي	المجلس القضائي ومجلس الامة	التعذيب	التعذيب أمام محكمة	
اصدار تشريع حول التعويض	لحكومة (وزارة العدل) +	إصدار تشريع التعويض لضحايا	مدنية دون إبطاء وفقا	
لضحايا التعذيب	المجلس القضائي ومجلس الامة	للتعذيب	للمعايير الدولية المعمول	
			بها	
	Υ	<u>r</u>	T	r
تعديل قانون منع الجرائم	الحكومة (وزارة الداخلية) +	مراجعة قانون منع الجرائم	إجراء مراجعة	٢. توفير الحماية الإجرائية
	مجلس الامة	والتطبيق السليم للقانون واقتراح	للتشريعات ذات العلاقة	والموضوعية المثلى لمن يتعرض
		التعديلات اللازمة حول ذلك	واقتراح التعديلات عليها	للتوقيف بشتى صوره والتأكيد
تعديل قانون العقوبات	الحكومة (وزارة العدل) +	مراجعة قانون العقوبات واقتراح		على تضييق نطاق التوقيف
	المجلس القضائي ومجلس الامة	التعديلات اللازمة حول ذلك		وحصر حالاته وإيجاد بدائل
تعديل قانون اصول المحاكمات	الحكومة (وزارة العدل) +	مراجعة قانون اصول المحاكمات		عنه
الجزائية	المجلس القضائي ومجلس الامة	الجزائية واقتراح التعديلات اللازمة		
		حول ذلك		
تعديل قانون اصول المحاكمات		مراجعة قانون اصول المحاكمات	توفير المساعدة القانونية	
الجزائية	المجلس القضائي ومجلس الامة	الجزائية واقتراح التعديلات اللازمة	لمن يتعرض للتوقيف	
		حول ذلك		
تعديل النظام الاداري	الحكومة (وزارة العدل) +	مراجعة نظام التنظيم الاداري لوزارة		
	المجلس القضائي ومجلس الامة	العدل واقتراح التعديلات اللازمة		
		حول ذلك		
Г				
تعديل قانون العقوبات	الحكومة (وزارة العدل) +	مراجعة قانون العقوبات واقتراح	إجراء مراجعة	٣. تضييق نطاق عقوبة الإعدام
	المجلس القضائي ومجلس الامة	التعديلات اللازمة حول ذلك	للتشريعات المقررة	في حدود الجرائم الأشد
تعديل قانون العقوبات	الحكومة (هيئة الاركان	مراجعة قانون العقوبات العسكري	لعقوبة الإعدام واقتراح	خطورة
العسكرية	المشتركة) + مجلس الامة	واقتراح التعديلات اللازمة حول	التعديلات اللازمة حول	
		ذلك -	ذلك	
تعديل قانون المخدرات	الحكومة (وزارة العدل) +	مراجعة قانون المخدرات والمؤثرات		
والمؤثرات العقلية	مجلس الامة	العقلية واقتراح التعديلات اللازمة		
		حول ذك		
تعديل قانون منع الارهاب	الحكومة (وزارة العدل) +	مراجعة قانون منع الارهاب واقتراح		
	مجلس الامة	التعديلات اللازمة حول ذلك		
تعديل قانون المفرقعات	الحكومة (وزارة العدل)	مراجعة قانون المفرقعات واقتراح		
		التعديلات اللازمة حول ذلك		





المحور الأول: الحقوق المدني				
الهدف الرئيسي الأول: حم	ماية الحق في الحياة واا	لسلامة الجسدية		
الأهداف الفرعية	النشاط الرئيسي	النشاطات الفرعية	البجهات المنفذة	مؤشرات الأداء
٤. توفير الضمانات القانونية	مراجعة التشريعات ذات	قانون اصول المحاكمات الجزائية	الحكومة (وزارة العدل) +	تعديل قانون
اللازمة في مرحلة التحقيق	العلاقة لحماية هذا	واقتراح التعديلات اللازمة حول	مجلس الامة	
الأولي بما في ذلك الحق في	الحق واقتراح التعديلات	ذلك		
الاستعانة بمحام	عليها	مراجعة قانون هيئة مكافحة الفساد	الحكومة (هيئة مكافحة	تعديل قانون
		واقتراح التعديلات اللازمة حول	الفساد) + مجلس الامة	
		ذلك		
		مراجعة قانون الأمن العام واقتراح	(مديرية الأمن العام	تعديل قانون
		التعديلات اللازمة حول ذلك	(الحكومة) + (مجلس الامة	
ه. ضمان الدولة لحق ضحايا	مراجعة التشريعات	استحداث تشريع لتعويض ضحايا	الحكومة + مجلس الامة	تعديل قانون
نظام العدالة الجنائية في	ذات العلاقة واقتراح	نظام العدالة		
التعويض وجبر الضرر	التعديلات عليها			
]	التوعية المجتمعية	إعداد مواد توعوية وتثقيفية	مؤسسة الإذاعة والتلفزيون	برشور
	بحقوق ضحايا نظام	للمجتمع حول حقوق ضحايا العدالة	وكالة الأنباء الأردنية (بترا)	ومضة إعلامية (المقروء، المرئي
	العدالة الجنائية		القنوات الفضائية	والمسموع)
			المجتمع المدني	وسائل التواصل الاجتماعي
المحور الأول: الحقوق المدني	ية والسياسية			
الهدف الرئيسي الثاني: تع	مزيز وترسيخ الاستقلا	ل المؤسسي للسلطة القضائية		
الأهداف الفرعية	النشاط الرئيسي	النشاطات الفرعية	الجهات المنفذة	مؤشرات الأداء
١. توفير بيئة داعمــة	إجراء مراجعة شاملة	مراجعة قانون استقلال القضاء	الحكومة (وزارة العدل) +	تعديل التشريعات الناظمة
لاستقلال السلطة	للتشريعات الناظمة	واقتراح التعديلات اللازمة حول	المجلس القضائي ومجلس الامة	لاستقلال القضاء
القضائية	لاستقلال القضاء	ذلك		
	وقانون محكمة أمن	مراجعة قانون محكمة امن الدولة	الحكومة (وزارة الدفاع)	تعديل التشريعات الناظمة
	الدولة واقتراح	واقتراح التعديلات اللازمة حول	+(وزارة العدل) هيئة الاركان	لاستقلال القضاء
	التعديلات عليها، بحيث	ذلك	المشتركة ومجلس الامة)	
	تصبح اكثر انسجاماً			
	بي مع المعايير العالمية			
	والممارسات الفضلى.			
٢. تعزيز قدرات النيابة العامة	اتخاذ الإجراءات	مراجعة قانون اصول المحاكمات	الحكومة (وزارة العدل) +	تعديل التشريعات الناظمة
واستقلالها ضمن السلطة	التشريعية والإدارية	الجزائية واقتراح التعديلات اللازمة	المجلس القضائي ومجلس الامة	يات الاستقلال القضاء
القضائية	اللازمة لفصل سلطة		- · · · · · · · · · · · · · · · · · · ·	
	الاتهام عن سلطة	استحداث تشريع خاص بالنيابة	الحكومة (وزارة العدل) +	تشريع مستحدث للنيابة
	l , ,		- 33,	

العامة

المجلس القضائي ومجلس الامة العامة

التحقيق



								الزمني	الإطار									
7.70	٨٠,	7 £	۲.	77	۲.	44	۲.	۲١	۲.	۲٠	۲.	19	۲.	۱۸	۲.	۱۷	۲.	۱٦
																	,	
,									12.00									,
								الزمني										
7.70	7.	7 2	٧.	74	۲.	77	۲.	۲۱	۲.	۲٠	۲.	19	۲.	١٨	۲.	1٧	۲.	17
	-																	



المحور الأول: الحقوق المدنية والسياسية										
الهدف الرئيسي الثاني: تعزيز وترسيخ الاستقلال المؤسسي للسلطة القضائية										
الأهداف الفرعية	النشاط الرئيسي	النشاطات الفرعية	الجهات المنفذة	مؤشرات الأداء						
٣. تعزيز وتضعيل الرقابة	إجراء مراجعة	مراجعة نظام التفتيش القضائي على	الحكومة (وزارة العدل) +	تعديل نظام تفتيش القضائي						
والمساءلة والتفتيش وتطويرها	للتشريعات ذات العلاقة	المحاكم النظامية واقتراح التعديلات	المجلس القضائي							
وفق أسس موضوعية وفعالة	واقتراح التعديلات	اللازمة حول ذلك								
	اللازمة عليها									
	تنظيم وتنفيذ نشاطات	اعداد وتنفيذ برامج تدريبية خاصة	الحكومة (وزارة العدل) +	عدد البرامج التدريبية						
	بناء القدرات واكساب	بالرقابة والتفتيش القضائي وفق	المجلس القضائي	عدد المتدربين						
	مهارات التدريب	المعايير الدولية								
	والرقابة والتفتيش									
	وضع إجراءات لضمان	نشر مدونة السلوك	الحكومة (وزارة العدل) +	قرار نشر مدونة سلوك						
	تفعيل مدونة السلوك		المجلس القضائي							
	الخاصة بالقضاة									
	اتخاذ الإجراءات الإدارية	تعيين عدد من القضاة بما يتناسب	الحكومة (وزارة العدل) +	عدد القضاة المعينين أو الجدد						
	اللازمة لذلك بما فيها	مع حجم العمل	المجلس القضائي	بزيادة نسبية سنوية لا تقل						
	توفير الموارد البشرية			عن ه٪						
	المؤهلة	تعيين عدد من اعوان القضاة بما	الحكومة (وزارة العدل) +	عدد أعوان القضاة المعينين أو						
		يتناسب مع حجم العمل	المجلس القضائي	الجدد بزيادة نسبية سنوية لا						
				ا تقل عن ۱۰٪						



									الزمني	لإطار ا	١								
7.7	10	۲.	7 £	۲.	77	۲.	77	۲.	۲١	۲.	۲.	۲.	19	۲.	١٨	۲.	۱۷	۲.	17



المحور الأول: الحقوق المدنية	ية والسياسية			
الهدف الرئيسي الثاني: تعز	بزيز وترسيخ الاستقلا	ل المؤسسي للسلطة القضائية		
الأهداف الفرعية ال	النشاط الرئيسي	النشاطات الفرعية	الجهات المنفذة	مؤشرات الأداء
٤. تنظيم عمل الجهاز القضائي إج	إجراء مراجعة	مراجعة قانون استقلال القضاء	الحكومة (وزارة العدل) +	تعديل التشريعات الناظمة
מ	للتشريعات ذات العلاقة	واقتراح التعديلات اللازمة حول	المجلس القضائي ومجلس الامة	لاستقلال القضاء
وا	واقتراح التعديلات	ذلك		
11	اللازمة	مراجعة نظام الخدمة القضائية	الحكومة (وزارة العدل) +	تعديل نظام الخدمة القضائية
		للقضاة النظاميين واقتراح	المجلس القضائي	للقضاة النظاميين
		التعديلات اللازمة حول ذلك	الحكومة (دائرة قاضي القضاة)	تعديل نظام الخدمة القضائية
		مراجعة نظام الخدمة القضائية	الحكومة (وزارة الدفاع)+ هيئة	للقضاة الشرعيين
		للقضاة الشرعيين واقتراح	الاركان المشتركة	تعديل نظام الخدمة القضائية
		التعديلات اللازمة حول ذلك		للقضاة العسكريين
		مراجعة نظام الخدمة القضائية		
		للقضاة العسكريين واقتراح		
		التعديلات اللازمة حول ذلك		
		مراجعة قانون تشكيل المحاكم	الحكومة (وزارة العدل) +	تعديل قانون تشكيل المحاكم
		النظامية واقتراح التعديلات اللازمة	المجلس القضائي ومجلس الامة	النظامية
		حول ذلك		
		مراجعة قانون تشكيل المحاكم	الحكومة (دائرة قاضي	تعديل قانون تشكيل المحاكم
		الشرعية واقتراح التعديلات اللازمة	القضاة) ومجلس الامة	المشرعية
		حول ذلك		
		مراجعة قانون التنفيذ الشرعي	الحكومة (دائرة قاضي	تعديل قانون التنفيذ الشرعية
		واقتراح التعديلات اللازمة حول	القضاة) ومجلس الامة	
		ذلك		
		مراجعة قانون تشكيل المحاكم	الحكومة (وزارة العدل) + وزارة	تعديل قانون تشكيل المحاكم
		البلدية واقتراح التعديلات اللازمة	الشؤزون البلدية ومجلس الامة	البلدية
		حول ذلك		
		استحداث قانون تشكيل المحاكم	الحكومة (وزارة العدل) +	استحداث قانون تشكيل المحاكم
		الكنسية	مجلس الطوائف الكنسية	الكنسية
			ومجلس الامة	
		إقرار نظام اعوان القضاة الشرعي	الحكومة (وزارة العدل) +	قرار أعوان القضاء الشرعي
		مراجعة نظام اعوان القضاة واقتراح	المجلس القضائي + دائرة قاضي	تعديل نظام اعوان القضاء
		التعديلات اللازمة حول ذلك	القضاة	تعديل لنظام تدريب القاضي
		مراجعة نظام تدريب القاضي	الحكومة (دائرة قاضي القضاة)	المتدرج والمساعد القضائي
		المتدرج والمساعد القضائي واقتراح		تعديل نظام المعهد القضائي
		التعديلات اللازمة حول ذلك		استحداث النظام
		مراجعة نظام المعهد القضائي		
		واقتراح التعديلات للازمة حول ذلك		
		استحداث المعهد العالي للقضاء		
_		المشرعي		
ا تن	تنظيم وتنفيذ نشاطات	تدريب القضاة على المعايير الدولية	المعهد القضائي + المجلس	عدد القضاة الذين تم تدريبهم
1	لتدريب وتأهيل الكوادر	لاستقلال القضاء	القضائي	عدد الدورات التدريبية
<u>= </u>	في الجهاز القضائي			
ارد ا	رفد الجهاز القضائي	زيادة الموارد البشرية المؤهلة	وزارة العدل ودائرة قاضي	مستوى كفاءة الموارد البشرية
ابا	بالموارد البشرية المؤهلة		القضاة والمعهد القضائي	المؤهلة (عدد القضاة واعوان
				القضاة الذين تم تدريبهم)
		وضع ادلة تدريبية	وزارة العدل ودائرة قاضي	دليل تدريبي متطور ومعتمد
			القضاة والمعهد القضائي	



							اندن	لإطار								
7.70	۲.	7 £	۲.	77	۲٠	77	۲۱	ءِ ح ر ۲۰	۲٠	19	۲.	۱۸	۲.	17	۲.	17
	П															
	-															



			ية والسياسية	المحور الأول: الحقوق المدن
		والارتقاء بالعمل القضائي	مزيز استقلال القاضي	الهدف الرئيسي الثالث: ت
مؤشرات الأداء	الجهات المنفذة	النشاطات الفرعية	النشاط الرئيسي	الأهداف الفرعية
تعديل التشريعات الناظمة	الحكومة (وزارة العدل) +	مراجعة قانون استقلال القضاء	مراجعة أسس التعيين	١. تعزيز حصانة القاضي وأمنه
لاستقلال القضاء	المجلس القضائي ومجلس الامة	وتقديم التعديلات اللازمة حول	والنقل والانتداب والعزل	الوظيفي
		ذلك	والإحالة على التقاعد	
			لضمان توفر معايير	
			واضحة لذلك وآليات	
			للرقابة وفق أعلى درجات	
			النزاهة والشفافية	
			والممارسات الدولية	
			الفضلى	

			ية والسياسية	المحور الأول: الحقوق المدن
		العادلة	بزيز ضمانات المحاكمة	الهدف الرئيسي الرابع: تع
مؤشرات الأداء	الجهات المنفذة	النشاطات الفرعية	النشاط الرئيسي	الأهداف الفرعية
تعديل قانون أصول المحاكمات	الحكومة (وزارة العدل) +	مراجعة قانون اصول المحاكمات	إجراء مراجعة	١. تعزيز سبل الوصول للعدالة
الجزائية	المجلس القضائي ومجلس الامة	الجزائية واقتراح التعديلات اللازمة	للتشريعات بما يضمن	
		حول ذلك	تقصير أمد التقاضي	
تعديل قانون أصول المحاكمات	الحكومة (وزارة العدل) +	مراجعة قانون اصول المحاكمات		
المدنية	المجلس القضائي ومجلس الامة	المدنية واقتراح التعديلات اللازمة		
		حول ذلك		
تعديل قانون أصول المحاكمات	الحكومة (دائرة قاضي القضاة)	مراجعة قانون اصول المحاكمات		
المشرعية	+ المجلس القضائي ومجلس	الشرعية واقتراح التعديلات اللازمة		
	الامة	حول ذلك		
تعديل قانون محاكم الصلح	الحكومة (وزارة العدل) +	مراجعة قانون محاكم الصلح		
	المجلس القضائي ومجلس الامة	واقتراح التعديلات اللازمة حول		
		ذلك		
عدد الغرف المستحدثة	الحكومة (وزارة العدل) +	انشاء المزيد من الغرف القضائية		
نسبة الزيادة للغرف	المجلس القضائي	المتخصصة		
تطوير آلية تنسيق تنفيذ	المجلس القضاني	تطوير آلية التنسيق حول تنفيذ	تعزيز وتفعيل الحلول	
العقوبات البديلة والحلول	المؤسسات المستقلة	العقوبات البديلة والحلول للنزاعات	البديلة للنزاعات	
للنزاعات	مؤسسات المجتمع المدني	بالتعاون مع المجتمع المدني		
		والمؤسسات المستقلة		
عدد المتدربين	المعهد القضائي	تدريب القضاة على الحلول البديلة		
عدد الدورات التدريبية		للنزاعات		
عدد المتدربين	وزارة العدل	تدريب العاملين على تطبيق		
عدد الدورات التدريبية		العقوبات المجتمعية		
عدد المكاتب	دائرة قاضي القضاة			
والكوادر المؤهلة		التوسع في انشاء مكاتب الاصلاح		
		والتوفيق الاسري		
عدد البرامج المنشاة في المحاكم	وزارة العدل ونقابة المحامين	إنشاء برامج للمساعدة القانونية في	استحداث برامج	
		المحاكم	ووحدات خاصة	
			بالمساعدة القانونية	



				لزمني	الإطار ا				
7.70	7.78	7.78	7.77	7.71	7.7.	7-19	7.17	7.17	7117

									المزمني	الإطار	١								
۲.	۲٥	۲.	7 £	۲.	77	۲.	**	۲٠	۲۱	۲٠	۲٠	۲.	19	۲.	۱۸	۲.	17	۲.	17



المحور الأول: الحقوق المدنية والسياسية الهدف الرئيسي الرابع: تعزيز ضمانات المحاكمة العادلة الأهداف الفرعية مؤشرات الأداء الجهات المنفذة النشاطات الفرعية النشاط الرئيسي ٢. إتاحة التقاضي على درجتين تعديل قانون تشكيل تعديل قانون تشكيل المحاكم مراجعة قانون تشكيل المحاكم الحكومة (دائرة قاضي القضاة) الشرعية (محكة عليا شرعية) ومجلس الامة الشرعية المحاكم الشرعية -في الأحوال التي يقصر فيها واقتراح التعديلات اللازمة حول ذلك محكمة عليا شرعية القانون عن توفير ذلك تعديل قانون محاكم الصلح مراجعة قانون محاكم الصلح واقتراح الحكومة (وزارة العدل) تعديل قانون محاكم والتشريعات التعديلات اللازمة حول ذلك ومجلس الامة الصلح والتشريعات المتعلقة بذلك الحكومة (دائرة قاضي القضاة مراجعة التشريعات النافذة (قانون توسيع دائرة الطعن في إجراء التعديلات تشكيل المحاكم شرعية، محاكم ووزارة العدل) +مجلس الامة الأحكام القضائية الصلح، المحاكم النظامية) واقتراح التعديلات اللازمة حول ذلك.

			ية والسياسية	المحور الأول: الحقوق المدن
		قامة واللجوء وحرية التنقل	الحق في الجنسية والإ	الهدف الرئيسي الخامس:
مؤشرات الأداء	الجهات المنفذة	النشاطات الفرعية	النشاط الرئيسي	الأهداف الفرعية
تعديل قانون الجنسية الأردنية	الحكومة (وزارة الداخلية)	مراجعة قانون الجنسية الاردنية	مراجعة التشريعات	١. مواءمة التشريعات
	ومجلس الامة	واقتراح التعديلات اللازمة حول ذلك	ذات العلاقة واقتراح	والسياسات الوطنية مع
تعديل قانون لاقامة وشؤون	الحكومة (وزارة الداخلية)	مراجعة قانون الاقامة وشؤون	التعديلات اللازمة عليها	الدستور والمواثيق الدولية في
الاجانب	ومجلس الامة	الاجانب واقتراح التعديلات اللازمة		حدود ما صادق عليه الأردن
		حول ذلك		
تعديل قانون الاحوال المدنية	الحكومة (وزارة الداخلية)	مراجعة قانون الاحوال المدنية		
	ومجلس الامة	واقتراح التعديلات اللازمة حول ذلك		
استحداث تشريع يضمن	الحكومة ومجلس الامة	استحداث تشريع يضمن توحيد	توحيد المرجعيات المتعلقة	
توحيد المرجعيات		المرجعيات المتعلقة بمنح الحقوق	بمنح هذه الحقوق	
		المشار اليها	وحصر المنع والإبعاد	
			بسلطة القضاء	
عدد البرامج التوعوية	وزارة الشؤون السياسية	تنفيذ برامج توعوية بحقوق المواطن	توعية المجتمع بحقوق	
	والبرلمانية	وواجباتة	المواطنة وحقوق	
	وسائل الاعلام المختلفة		الملاجئين	
تتضمن مفاهيم المواطنة في	وزارة التربية والتعليم	إدماج مفاهيم المواطنة في المناهج		
المناهجالدراسية	الجامعات الرسمية والخاصة	الدراسية		
البرامج التوعوية	الوزارات والمؤسسات الحكومية	تنفيذ برامج توعوية بحقوق		
	المعنية بالتعاون مع الشركاء	اللاجئين وواجباتهم		
عددالبرامج	الوزارات والمؤسسات الحكومية	تنفيذ برامج تدريبية وتأهيلية	تدريب وتأهيل جهات	
	المعنية بالتعاون مع الشركاء		إنفاذ القانون والمجتمع	
اصدار الانظمة والتعليمات	المركز الوطني للأمن وإدارة	التطوير المؤسسي وتوفير التمويل	ايجاد آلية وطنية	
توفير الاجهزة والمعدات	الازمات	اللازم للمركز الوطني للأمن وإدارة	للتعامل مع التدفقات	
توفير الموارد البشرية		الازمات	الكبرى للاجئين	
آلية تنسيق معتمدة لدى المركز	المركز الوطني للأمن وإدارة	التنسيق وتحديد قنوات الاتصال بين		
	الازمات + المؤسسات الحكومية	مختلف الجهات المعنية من خلال		
		المركز الوطني للأمن وإدارة الازمات		
عدد الكوادر المدربة والمؤهلة	المركز الوطني للأمن وإدارة	تدريب العاملين في المركز الوطني		k.
	الازمات	للأمن وإدارة الازمات على مهارات		
		التعامل مع الأزمات		



									الزمني	الإطار	1								
۲.	Y 0	۲.	7 £	۲.	74	۲.	44	۲.	۲١	۲.	۲.	۲.	19	۲.	۱۸	۲.	۱۷	۲٠	17

									المزمني	الإطار	1								
۲.	۲٥.	۲.	7 £	۲.	۲۳	۲.	44	۲.	۲۱	۲.	۲٠	۲.	19	۲.	1.4	۲.	۱۷	۲.	17



			ية والسياسية	المحور الأول: الحقوق المدن
		الترشح والانتخاب	تعزيز وحماية الحق في	الهدف الرئيسي السادس:
مؤشرات الأداء	الجهات المنفذة	النشاطات الفرعية	النشاط الرئيسي	الأهداف الفرعية
تعديل قانون الانتخاب	الحكومة + مجلس الامة	مراجعة قانون الانتخاب واقتراح	مراجعة التشريعات	١. مواءمة التشريعات
		التعديلات اللازمة حول ذلك	ذات العلاقة لضمان	والسياسات الوطنية مع
			صياغة قانون انتخاب	الدستور والمواثيق الدولية في
			شامل ومتوازن يشكل	حدود ما صادق عليه الأردن
			نقلة نوعية في الحياة	منها
			البرلمانية ويضمن	
			التمثيل الحقيقي	
			والعادل لشرائح المجتمع	
			الرئيسية كافة	
تعديل قانون الهيئة المستقلة	الحكومة + مجلس الامة	مراجعة قانون الهيئة المستقلة	تضمين القانون	
للانتخاب		للانتخاب واقتراح التعديلات	أحكاما ترسخ الممارسات	
		اللازمة حول ذلك	الدولية الفضلى التي	
			اعتمدتها الهيئة المستقلة	
			للانتخاب بما يراعي	
			أعلى معايير النزاهة	
			والشفافية	
تعديل قانون الانتخاب لمجلس	الحكومة + مجلس الامة	مراجعة قانون الانتخاب لمجلس	مراجعة التشريعات ذات	٢. مكافحة الجرائم الانتخابية
المنواب		النواب واقتراح التعديلات اللازمة	العلاقة ووضع سقف	
		حول ذلك	للإنفاق على الحملات	
تعديل قانون البلديات	الحكومة + مجلس الامة	مراجعة قانون البلديات واقتراح	الانتخابية وتوفير آليات	
		التعديلات اللازمة حول ذلك	مناسبة لمحاربة ظاهرة	
			شراء الأصوات	
	الحكومة + مجلس الامة	مراجعة قانون العقوبات واقتراح	ملاحقة جرائم	
		التعديلات اللازمة حول ذلك	الانتخاب وإعطائها صفة	
		مراجعة قانون اصول المحاكمات	الاستعجال	
		الجزائية واقتراح التعديلات اللازمة		
		حول ذلك		
		مراجعة قانون الانتخاب واقتراح		
		التعديلات اللازمة حول ذلك		
		Τ		
تعديل قانون الهيئة المستقلة	الحكومة + مجلس الامة	مراجعة قانون الهيئة المستقلة	مراجعة قانون الهيئة	٣. تعزيز ودعم دور الهيئة
للانتخاب		للاتنخاب واقتراح التعديلات	المستقلة للانتخاب	المستقلة للانتخاب لإجراء
		اللازمة حول ذلك	واقتراح التعديلات	انتخابات حرة ونزيهة
			عليه بما يتوافق مع	
			التعديلات الدستورية	
			الأخيرة ويسهم في تعزيز	
			القدرة المؤسسية للهيئة	
توفير آلية مطورة لأجراءات	االهيئة المستقلة للانتخاب +	ايجاد آلية لتطوير الاجراءات	تطوير إجراءات العملية	
العملية الانتخابية	الحكومة (وزارة الداخلية)	الخاصة بالعملية الانتخابية	الانتخابية بما يتوافق	
			مع الممارسات الدولية	
			الفضلى	

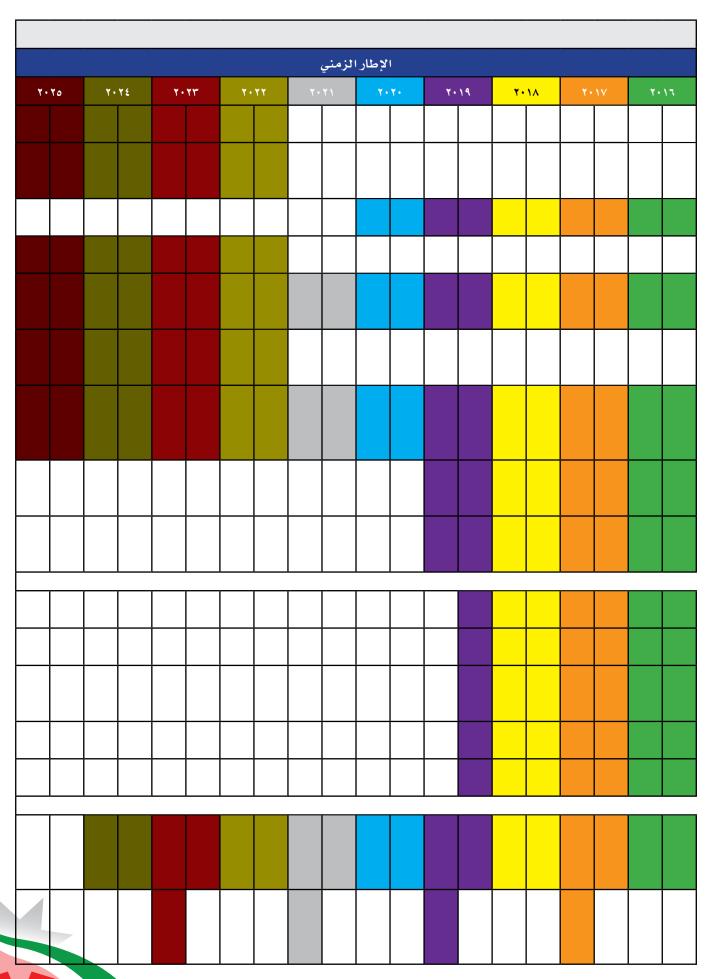


									الزمني										
۲.	۲٥	۲٠	7 £	۲.	74	۲.	77	۲٠	۲۱	۲.	۲٠	۲.	19	۲.	14	۲.	17	۲٠	١٦
							l												



			ية والسياسية	المحور الأول: الحقوق المدن
		رية الرأي والتعبير	مزيز حماية الحق في ح	الهدف الرئيسي السابع: تـ
مؤشرات الأداء	الجهات المنفذة	النشاطات الفرعية	النشاط الرئيسي	الأهداف الفرعية
تعديل قانون رعاية الثقافة	الحكومة + مجلس الامة	مراجعة قانون رعاية الثقافة واقتراح	مراجعة التشريعات	١. مواءمة التشريعات
		التعديلات اللازمة حول ذلك	ذات العلاقة واقتراح	والسياسات الوطنية المتعلقة
تعديل قانون المعاملات	الحكومة + مجلس الامة	مراجعة قانون المعاملات	التعديلات اللازمة حول	بالحق في حرية الرأي وحرية
الالكترونية		الالكترونية واقتراح التعديلات	ذلك	التعبير مع الدستور والمواثيق
		اللازمة حول ذلك		الدولية في حدود ما صادق عليه
تعديل قانون المطبوعات	الحكومة + مجلس الامة	مراجعة قانون المطبوعات والنشر		الأردن منها
والنشر		واقتراح التعديلات اللازمة حول ذلك		
تعديل قانون الدفاع	الحكومة + مجلس الامة	مراجعة قانون الدفاع واقتراح		
		التعديلات اللازمة حول ذلك		
المعلومات المعلنة والمتوافقة مع	جميع مؤسسات المجتمع	قيام المؤسسات الرسمية باستطلاع	تعديل و تفعيل قانون	
حاجات الأفراد		رأي جمهورها لمعرفة المعلومات المراد	ضمان الحق في الحصول	
		الكشف عنها ليتم نشرها	على المعلومة	
تعديل قانون ضمان الحق في	الحكومة + مجلس الامة	مراجعة قانون ضمان حق الحصول		
الحصول على المعلومات		على المعلومات واقتراح التعديلات		
		اللازمة حول ذلك		
توفر نظام مفعل لحماية	الحكومة (الاعلام)	استحداث نظام لحماية الاعلاميين	تأمين حماية	
الاعلاميين خلال تأديتهم	الأجهزة الأمنية	والصحفيين خلال تأديتهم لعملهم	كافية للإعلاميين	
لعملهم			والصحفيين أثناء	
			تأديتهم لعملهم	
تعديل قانون المطبوعات	الحكومة + مجلس الامة	مراجعة قانون المطبوعات والنشر	حصر سحب الرخص	
والنشر		واقتراح التعديلات اللازمة حول	الممنوحة لوسائل الإعلام	
		ذلك	المتنوعة بسلطة القضاء	
تعديل قانون هيئة الاعلام	الحكومة + مجلس الامة	مراجعة قانون هيئة الاعلام المرئي		
المرئي والمسموع		والمسموع واقتراح التعديلات اللازمة		
		حول ذلك		
تعديل قانون المطبوعات والنشر	الحكومة + مجلس الامة	مراجعة قانون المطبوعات والنشر	النص على ضوابط	٢. إيجاد التوازن بين الحق في
		واقتراح التعديلات اللازمة حول ذلك	ومعايير لضمان ممارسة	حرية التعبير ومناهضة افعال
تعديل قانون هيئة المرئي	الحكومة + مجلس الامة	مراجعة قانون هيئة المرئي والمسموع	الحق في الرأي وحرية	اغتيال الشخصية
والمسموع		واقتراح التعديلات اللازمة حول ذلك	التعبير وعدم التعدي أو	
تعديل قانون جرائم انظمة	الحكومة + مجلس الامة	مراجعة قانون جرائم انظمة	المساس بسمعة الآخرين	
المعلومات		المعلومات واقتراح التعديلات اللازمة		
		حول ذلك		
تعديل قانون العقوبات	الحكومة + مجلس الامة	مراجعة قانون العقوبات واقتراح		
		التعديلات اللازمة حول ذلك		
تعديل قانون هيئة مكافحة	الحكومة + مجلس الامة	مراجعة قانون مكافحة الفساد		
الفساد		واقتراح التعديلات اللازمة حول ذلك		
عدد الدورات	المؤسسات الإعلامية المتعددة	عقد دورات تدريبية حول حرية الرأي	تنفيذ برامج تدريبية	٣. تعزيز قدرات المؤسسات
عدد المتدربين	نقابة الصحفيين	والتعبير	للعاملين بالمجال	الإعلامية
	مؤسسات المجتمع المدني		الإعلامي والعاملين في	
			جهات إنفاذ القانون	
تقرير الرصد	المؤسسات الإعلامية المتعددة	إعداد تقرير وطني يرصد الانتهاكات	رصد انتهاكات حرية	
		المتعلقة بالإعلام	الرأي وزيادة مشاركة	
			الرأي الآخر بالإعلام	
			الحكومي	







المحور الأول: الحقوق المدن	ية والسياسية			
		التجمع السلمي وتكوين الأحزاب	، والجمعيات والنقابات والان	ضمام إليها
الأهداف الفرعية	النشاط الرئيسي	النشاطات الفرعية	الجهات المنفذة	مؤشرات الأداء
١. مواءمة التشريعات	مراجعة التشريعات	مراجعة قانون الاحزاب واقتراح	الحكومة (وزارة الداخلية)	تعديل لقانون الاحزاب
والسياسات الوطنية مع	دات العلاقة واقتراح	التعديلات اللازمة حول ذلك	ومجلس الامة	. 3 03 0.
ر . الدستور والمواثيق الدولية في	التعديلات عليها	مراجعة قانون الجمعيات واقتراح	الحكومة (وزارة التنمية	تعديل قانون الجمعيات
حدود ما صادق عليه الأردن		التعديلات اللازمة حول ذلك	الاجتماعية) ومجلس الامة	- <u> </u>
منها		مراجعة قانون الاجتماعات العامة	الحكومة (وزارة الداخلية	تعديل قانون الاجتماعات
-		واقتراح التعديلات اللازمة حول	والشؤون السياسية والبرلمانية)	العامة
		واقتراح التعديوت الورمة حول		2335
		۵.,	ومجلس الامة	
 تعزيز قدرات أجهزة إنفاذ 	وضع برامج تدريبية	عقد ورش تدريبية للعاملين في اجهزة	وزارة الداخلية	عددالمتدربين
القانون في حماية الحق في	للعاملين في إجهزة إنفاذ	إنفاذ القانون على المعايير الدولية في		عدد الدورات التدريبية
التجمع السلمي	القانون وفقا للمعايير	حماية الحق في التجمع السلمي		
<u>ي</u> ر٠.	الدولية	ي د د ي ي		
	. 9			
٣. تعزيز الآليات الوطنية	تفعيل وتعزيز آليات	عقد ورش تدريبية للعاملين في تلقى	جميع الوزارات والمؤسسات	عدد الورش التدريبية
لرصد الانتهاكات المتعلقة بهذه	استقبال الشكاوي	الشكاوى ومتابعتها	الحكومية	عددالمتدربين
الحقوق	ومتابعتها والتعامل		مؤسسات المجتمع المدني	
	بها بجدية بما في ذلك		المؤسسات المستقلة	
	احالتها الى القضاء		المركز الوطني لحقوق الإنسان	
	قاعدة بيانات الكترونية	انشاء قاعدة بيانات الكترونية تشتمل	المنسق الحكومي لحقوق الانسان	عدد الشكاوي
	 موحدة للشكاوى المتعلقة	 على كافة الشكاوي المسجلة		0,3
	بانتهاكات حقوق الإنسان			
	<u> </u>			
٤. تعزيز المشاركة السياسية	اتخاذ الإجراءات اللازمة	مراجعة قانون البلديات واقتراح	الحكومة (وزارة البلديات)	تعديل قانون البلديات
والمساهمة في عملية اتخاذ	كافة والتي من شأنها	التعديلات اللازمة حول ذلك	ومجلس الامة	
و القرار	تعزيز مشاركة المواطنين	مراجعة قانون الانتخاب واقتراح	الحكومة والهيئة المستقلة	تعديل القانون
• • • • • • • • • • • • • • • • • • • •	في عملية صنع القرار عملية صنع القرار	التعديلات اللازمة حول ذلك	للانتخاب ومجلس الامة	33 3.
	على المستويين المحلى	53 3 .	6 . 9 .	
	والوطني			
	و و—ي تنفيد حملات تثقيفية	دورات وورش عمل توعوية تعنى	جميع الوزارات والمؤسسات	عدد الورش التدريبية
		بالمواطنة الفاعلة ومبادئ النزاهة	الحكومية	عدد المتدربين
	وتوسوية مدحسة سون المشاركة والتوعية	وسيادة القانون	مؤسسات المجتمع المدني	<i>کیجہ۔۔۔۔</i>
	بحقوق الانسان في		المؤسسات المستقلة	
	بحصوى وسنان يا الحياة العامة والتنمية		وسائل الإعلام المختلفة	
	السياسية في المملكة		وسائن، ۾ عرم بيحييد	
	السياسية بي المنحة تشمل كافة شرائح			
	_			
	المجتمع مع التركيز على			
	مفهوم المواطنة الفاعلة			
	وثقافة ومبادئ النزاهة			
	وسيادة القانون	• = =	-1 shi -1 +1	"
	تمكين المؤسسات	دورات وورش عمل توعوية تعنى	جميع الوزارات والمؤسسات 	عدد الورش التدريبية
	الحكومية والأهلية في	بالمواطنة الفاعلة ومبادئ النزاهة	الحكومية	عدد المتدربين
	الميدان وتعزيز القدرات	وسيادة القانون	مؤسسات المجتمع المدني	
	المؤسسية والوظيفية		المؤسسات المستقلة	
	للمجالس التنفيذية		وسائل الإعلام المختلفة	
	والبلدية والمديريات			
	الخدمية في المحافظات			



									الزمني							ı			
7.70	٥	۲٠	3 7	۲٠	77	۲٠	**	۲.	7 1	۲.	۲٠	۲٠	19	۲.	١٨	۲.	17	۲.	١٦



	المحور الأول: الحقوق المدنية والسياسية												
ضمام إليها	والجمعيات والنقابات والان	التجمع السلمي وتكوين الأحزاب	عزيز وحماية الحق في ا	الهدف الرئيسي الثامن: ن									
مؤشرات الأداء	الجهات المنفذة	النشاطات الفرعية	النشاط الرئيسي	الأهداف الضرعية									
تعديل قانون الاحزاب	الحكومة (وزارة الداخلية)	مراجعة قانون الاحزاب واقتراح	مراجعة التشريعات ذات	ه. تعزیز مشارکة مؤسسات									
	ومجلس الامة	التعديلات اللازمة حول ذلك	العلاقة لضمان حرية	المجتمع المدني والمؤسسات									
تعديل قانون الجمعيات	الحكومة (وزارة التنمية	مراجعة قانون الجمعيات واقتراح	تشكيل الاحزاب وتهيئة	الأهلية في إدارة الشأن العام									
	الاجتماعية) ومجلس الامة	التعديلات اللازمة حول ذلك	مناخ مناسب لممارسة										
تعديل قانون النقابات	الحكومة (وزارة العمل)	مراجعة قانون النقابات واقتراح	نشاطها السياسي										
	والنقابات ومجلس الامة	التعديلات اللازمة حول ذلك	والديمقراطي وتفعيل										
			دورها في صنع القرار										
تعديل قانون الاحزاب	الحكومة (الداخلية) + مجلس	مراجعة قانون الاحزاب السياسية	مراجعة الإجراءات										
السياسية	الامة	واقتراح التعديلات اللازمة حول	المتعلقة بتأسيس الأحزاب										
		ذلك	وشروط تشكيلها بهدف										
			تبسيط هذه الإجراءات										
			وتنظيم عمل الأحزاب										
			بما يضمن عدم تعطيل										
			الحق الدستوري في										
			تأسيسها، أو التجاوز										
			عليه										
عدد الدورات التدريبية	وزارة الشؤون البلدية	عقد دورات تدريبية على مبادئ	تعزيز القدرات المؤسسية										
عدد الموظفين المدربين	مؤسسات المجتمع المدني	الحاكمية الرشيدة	والفردية للمجالس										
	المؤسسات المستقلة		البلدية والمحلية لترسيخ										
			مبادئ الحاكمية الرشيدة										
			في الحكم المحلي										
عدد الدورات التدريبية	وزارة الشؤون البلدية	عقد دورات تدريبية على مبادئ	مراجعة وتفعيل مدونة	٦. تعزيز مبادئ وممارسات									
ومراجعة مدونة السلوك	هيئة مكافحة الفساد	الحاكمية الرشيدة وإجراء المراجعة	السلوك للأحزاب	الحاكمية الرشيدة في العمل									
عدد الموظفين المدربين			والجمعيات والنقابات	الداخلي للمجتمع المدني									
تقارير التقييم	وزارة تطوير القطاع العام	نشر مدونة السلوك للأحزاب	المعدة من قبل المركز										
	هيئة مكافحة الفساد	والتوعية بها	الوطني لحقوق الإنسان										



7.70	7.75	7.77	7.77	لزمني ۲۰۲۱	الإطار ا ۲۰۲۰	7.19	7.14	7.17	7+17			
							· · ···					



		والثقافية	تصادية والاجتماعية و	المحور الثاني: الحقوق الاق
		عمل	زيز وحماية الحق في ال	الهدف الرئيسي الأول: تع
مؤشرات الأداء	الجهات المنفذة	النشاطات الفرعية	النشاط الرئيسي	الأهداف الفرعية
تعديل قانون العمل والانظمة	الحكومة (وزارة العمل) ومجلس	مراجعة قانون العمل والانظمة	العمل على إصيدار	١. إعـداد التشريعات وتبنى
الصادرة	الامة + النقابات العمالية	الصادرة بموجبه واقتراح التعديلات	نظام موحد للتأمينات	السياسات اللازمة لتنظيم
		=	الصحية والاجتماعية	سبوق العمل في القطاعين
				العام والخاص بما يرسخ مبدأ
تعديل نظام استقدام العمالة	الحكومة (وزارة العمل)	مراجعة نظام استقدام العاملات في	إعادة النظرية	تكافؤ الفرص ويعزز المساواة في
الوافدة		المنازل والتعليمات الصادرة بموجبه	التشريعات الناظمة	الأجور وسائر الحقوق للعاملين
		واقتراح التعديلات اللازمة حول ذلك	لشيؤون العاملات في	
تعديل قانون العمل	الحكومة (وزارة العمل) ومجلس	مراجعة قانون العمل واقتراح	المنازل وتفعيل التعليمات	
	الأمة	التعديلات اللازمة حول ذلك	الخاصسة بدلك بما	
			يضمن توفير الحماية	
			الفعلية لهذه الفئة	
تعديل قانون العمل	الحكومة (وزارة العمل) ومجلس	مراجعة قانون العمل واقتراح	تمكين العاملين في	
	الامة	التعديلات اللازمة حول ذلك	القطاع الخاص من	
			تأسيس النقابات	
تعديل قانون العمل	الحكومة (وزارة العمل) ومجلس	مراجعة قانون العمل واقتراح	إصدار التشريع اللازم	
	الامة	التعديلات اللازمة حول ذلك	لإيجاد نماذج موحدة	
			لعقود العمل في المجالات	
			المتعددة وفق التصنيف	
			المهني والقطاعي، لضمان	
			عدم استغلال العاملين	
			من قبل أرباب العمل	
تعديل قانون العمل	الحكومة (وزارة العمل) ومجلس	مراجعة قانون العمل واقتراح	إعادة النظر بالحد	
	الامة	التعديلات اللازمة حول ذلك	الأدنى للأجور والرواتب	
تعديل نظام الخدمة المدنية	دبوان الخدمة المدنية	مراجعة نظام الخدمة المدنية	التقاعدية والتأمينات	
تعديل قانون التقاعد المدني	الحكومة + مجلس الأمة	مراجعة قانون التقاعد المدني	وربطها بالتضخم	
والعسكري والضمان الاجتماعي		والعسكري والضمان الاجتماعي		
		واقتراح التعديلات اللازمة حول ذلك		
توفر آليات رقابة وتفتيش	الحكومة + مجلس الأمة	تفعيل آليات الرقابة والتفتيش		
مفعلة للتحقق من التزام		للتحقق من التزام أصحاب العمل		
أصحاب العمل		بأحكام القانون		
استحداث نظام لتفعيل احكام	الحكومة	استحداث نظام لتفعيل احكام قانون	· ·	
قانون العمل		العمل	التشريعيالخاص	
			بالعمل في مجال القطاع	
			الـزراعـي بما يمكن	
			العاملين في هذا القطاع	
			من التمتع بالحقوق التي	
			ينص عليها قانون العمل	
		£	وتعديلاته	
		تعديل تعليمات نقل وتوفيق أوضاع	-	
أوضاع الموظفين	العام+ دوان الخدمة المدنية	موظفي الدوائر المستقلة	الناظم لهيكلة القطاع	
			العام بما يكفل تحقيق	
			مبادئ المساوة والعدالة،	
			مع الاحتفاظ بالحقوق	
			المالية للعاملين في	
I	İ	İ	الدوائر المهيكلة	



									الزمني										
۲٠	۲٥	۲.	7 £	۲.	77	۲.	77	۲.	۲۱	۲.	۲٠	۲٠	19	۲.	1.4	۲.	17	۲٠	١٦
4																			



المحور الثاني: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الهدف الرئيسي الثاني: تعزيز وحماية الحق في الصحة												
		لصحة	مزيز وحماية الحق في ا	الهدف الرئيسي الثاني: تع								
مؤشرات الأداء	الجهات المنفذة	النشاطات الفرعية	النشاط الرئيسي	الأهداف الفرعية								
نظام معدل	الحكومة (وزارة الصحة)	تعديل النظام	تعديل نظام التأمين	١. الارتقاء بالخدمات الصحية								
			الصحي بحيث يشمل	والعلاجية المقدمة للمواطن								
			كافة شيرائح المجتمع	وتعزيز ضمان سلامة الغذاء								
			والأمراض غير المشمولة	والبدواء وتشديد الرقابة على								
			بهذا النظام	ذلك								
وجود آلية واضحة وتفعيلها.	وزارة الصحة	إيجاد آلية فاعلة للخدمات الصحية	توحيد الآلية المتعلقة									
		والعلاجية	باعتماد الخدمات									
			الصحية من خلال									
			إصدار التشريعات									
			الناظمة لذلك وتفعيل									
			أحكامها									
صىدور قىرار يشىمل كافة	وزارة الصحة	شمول كافة المطاعيم لكافة الأمراض	اتخاذ الاجراءات التي									
المطاعيم		للأطفال ضمن الخدمات التي	من شأنها ضمان سلامة									
		تقدمها وزارة الصحة مجانا	الأطفال من الأمراض									
			السارية والمعدية									
استحداث قانون مستحدث	الحكومة (وزارة الصحة)	استحداث قانون للمساءلة الطبية	تضعيل التشسريعات									
للمساءلة الطبية	مجلس الامة		والإجــراءات المتعلقة									
تعديل لقانون الصحة العامة	الحكومة (وزارة الصحة)	مراجعة قانون الصحة العامة واقتراح	بالمساءلة الطبية									
	مجلس الامة	التعديلات اللازمة حول ذلك										
تشريع مراجع يعزز فاعلية	وزارة الصحة + نقابة الأطباء	مراجعة التشريع المتعلق بالمجلس	مراجعة التشريع الناظم									
المجلس الطبي العالي		الصحي العالي واقتراح التعديلات	لعمل المجلس الصحي									
		اللازمة حول ذلك	العالي بما يضمن تفعيله									
			وقيامه بالمهام المناطة به									
ارتفاع معدل الانفاق الحكومي	وزارة المالية مجلس الأمة	توفير مخصصات إضافية للخدمات	رفع معدل الإنضاق									
على الخدمات الصحية		الصحية في قانون الموازنة العامة	الحكومي على الخدمات									
			الصحية									
تعديل قانون الصحة العامة	وزارة الصحة ومجلس الامة	مراجعة قانون الصحة العامة واقتراح	تعزيزالرقابة على									
		التعديلات اللازمة حول ذلك	المؤسسات الطبية لضمان									
تعديل قانون الغذاء والدواء	الحكومة ومجلس الأمة	مراجعة قانون الغذاء والدواء واقتراح	التزامها بمعايير الجودة									
		التعديلات اللازمة حول ذلك										
تعديل قانون المواصيضات	الحكومة ومجلس الأمة	مراجعة قانون المواصفات والمقاييس										
والمقاييس		واقتراح التعديلات اللازمة حول ذلك										



	الإطار الزمني																		
۲٠,	۲٥	۲.	7 £	۲.	77	۲.	77	۲.	۲۱	۲٠	۲٠	۲.	19	۲٠	۱۸	۲٠	۱۷	۲٠	17



	المحور الثاني: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية											
		لتعليم	مزيز وحماية الحق في	الهدف الرئيسي الثالث: ت								
مؤشرات الأداء	الجهات المنفذة	النشاطات الفرعية	النشاط الرئيسي	الأهداف الفرعية								
تعديل قانون التربية والتعليم	الحكومة (وزارة التربية	مراجعة قانون التربية والتعليم	مراجعة التشريعات	١. الارتقاء بالخدمات التعليمية								
	والتعليم) مجلس الامة	واقتراح التعديلات اللازمة حول ذلك	ذات العلاقة واقتراح	المقدمة لطلبة المدارس وطلبة								
			التعديلات عليها	التعليم العالي بما يكفل الحق								
تعديل نظام تصنيف المدارس	الحكومة (وزارة التربية	مراجعة وتطوير نظام تصنيف	العمل على تصنيف	في الحصبول على التعليم								
الخاصة	والتعليم)	المدارس الخاصة واقتراح التعديلات	المدارس الخاصة وتعزيز	المناسب ضمن ما تسمح به								
		اللازمة حول ذلك	الرقابة عليها	حدود إمكانيات الدولة وحماية								
تعديل قانون التعليم العالي	الحكومة (وزارة التعليم العالي	مراجعة قانون التعليم العالي واقتراح	تعديل التشريعات	حقوق العاملين في هذا المجال								
	والبحث العلمي) ومجلس الأمة	التعديلات اللازمة حول ذلك	الناظمة لقطاع التعليم									
تعديل قانون هيئة اعتماد	الحكومة (وزارة التعليم العالي	مراجعة قانون هيئة اعتماد التعليم	العالي على عدة مراحل									
التعليم العالي	والبحث العلمي) ومجلس الأمة	العالي واقتراح التعديلات اللازمة	لضمان تحقق معايير									
		حول ذلك	الشيضافية في اختيار									
تعديل قانون الجامعات الاردنية	الحكومة (وزارة التعليم العالي	مراجعة قانون الجامعات الاردنية	القيادات الأكاديمية									
	والبحث العلمي) ومجلس الأمة	واقتراح التعديلات اللازمة حول ذلك	وتحقيق الأمن الوظيفي									
			للعاملين في هذا المجال									
			بما ينعكس إيجابا على									
			جودة مخرجات التعليم									
عدد البرامج التثقيفية	الحـــــكـــومــــــــــــــــــــــــــــ	حملات توعوية	العمل على نشر الثقافة									
	الم جتمع المدني		التوعوية بما يضمن									
	المؤسسات المستقلة		معالجة النظواهر									
			المجتمعية السلبية في									
			المؤسسسات التربوية									
			والتعليمية المتعددة									
مناهج تعليمية متطورة تناسب	وزارة التربية والتعليم ووزارة	تطوير المناهج التعليمية	العمل على تبني سياسات									
الاحتياجات	التعليم العالي		تعليمية موجهة نحو									
عدد السدورات التدريبية	وزارة التربية والتعليم مؤسسة	بناء قدرات المعلمين حول مفهوم	التعليم التقني والمهني									
للمعلمين	التدريب المهني	التعليم التقني	بالقدر الذي يحافظ على									
			التنوع وجودة مخرجات									
			التعليم بشكل عام بما									
			يحقق الإبداع والتجديد									
			والابتكار									



الإطار الزمني																	
7.70	7+7	٤	7.78	Υ.	44	٧٠	۲١	٧٠	۲٠	۲٠	19	۲.	۱۸	۲.	۱۷	۲٠	17



المحور الثاني: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الهدف الرئيسي الرابع: تعزيز وحماية الحقوق الثقافية لفئات المجتمع مثل (الأقليات)												
	اليلات)	لثقافية لفئات المجتمع مثل (الأق	نزيز وحماية الحقوق اا	الهدف الرئيسي الرابع: تع								
مؤشرات الأداء	الجهات المنفذة	النشاطات الفرعية	النشاط الرئيسي	الأهداف الفرعية								
تعديل قانون رعاية الثقافة	الحكومة (وزارة الثقافة)	مراجعة قانون رعاية الثقافة واقتراح	إعادة النظر فالتشريعات	١. الحفاظ على الهوية الوطنية								
	مجلس الامة	التعديلات اللازمة حول ذلك	الناظمة للعمل الثقافي	وإبراز مقوماتها								
تعديل نظام التفرغ الإبداعي	الحكومة (وزارة الثقافة)	مراجعة نظام التفرغ الإبداعي الثقافي	واقستراح التعديلات									
		الأردني واقتراح التعديلات اللازمة	عليها بما يعزز الحقوق									
		حول ذلك	الثقافية									
		إدراج بنود لدعم المؤسسات والنشاطات	· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·									
تدعم المؤسسات والنشاطات	مجلس الأمة	الثقافية ضمن الموازنة العامة	بالمملكة وتشبجيع									
الثقافية.			الصناعات الثقافية									
			خاصة السينما والدراما									
			لدورهما بإبراز الهوية									
			الوطنية والتنمية									
7 .1 *(7 **(. *(7	. (7. 1111.7 (1.) 7	* " "*(". * * * *)	الاقتصادية									
		إدراج بنود لدعم النشاطات التي تعنى										
لهذه الغاية	مجسادمه	بتعزيز ثقافة الأطفال والشباب في	والسباب وتوجيه وسائل الإعسام الإعسام									
		المواردة العاشد	بمختلف مجالات الحياة									
			الاجتماعية ونشر الأفكار									
			والمعرفة التي ترقى									
			بسلوك الضرد وتحارب									
			. رورو. كل نزعات الانحراف									
			والتطرف والسلوكات									
			البعيدة عن قيم المجتمع									
عدد المرافق	وزارة الثقافة ووزارة الشؤون	بناء المرافق الخاصة بالانشطة	استكمال إقامة بنى	٢. توزيع مكتسبات التنمية								
	البلدية	الثقافية	تحتية للنشاط الثقافي في	الثقافية في المملكة بعدالة								
			مختلف محافظات المملكة									
			لاستيعاب الضعاليات									
			والأنشيطة وتضعيل									
			الحراك الثقافي									
عدد الاتفاقيات		توقيع اتضاقيات تعاون مابين										
عدد البرامج التثقيفية	l " =	وزارة الثقافة والمؤسسات الرسمية										
	القطاع الخاص	ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات	" -									
		الخاصة لتنمية الثقافة والنهوض بها	l ,									
			وذلك للأهمية التي									
			ينطوي عليها الفعل									
			الثقافي فصياغة الهوية									
م بدر قانون جماية اللغة	الحكومة (وزارة الثقافة) +	اصدار قانون حماية اللغة العربية	اصداد قانون حماية	 تعنن محماية اللغة العربية 								
العربية	مجلس الامة	العدار عون حجديد المربيد		والارتهاء بمكانتها واللغات								
, <u></u>	، دابس ی ۱۳۰۰		القانون من أهمية ودور	و ـ رــــ ، بــــ به و ــــــ الفرعية								
			ين الحفاظ على الهوية									
			العربية									



										لإطار ا									
۲.	۲٥	۲٠	7 £	۲.	77	۲٠	77	۲٠	۲۱	۲.	۲٠	۲.	19	۲.	1.4	۲.	17	۲٠	١٦



		والثقافية	نتصادية والاجتماعية و	المحور الثاني: الحقوق الاق
		ليمة والحق في التنمية	تعزيز الحق في بيئة سا	الهدف الرئيسي الخامس:
مؤشرات الأداء	الجهات المنفذة	النشاطات الفرعية	النشاط الرئيسي	الأهداف الفرعية
تعديل قانون حماية البيئة	الحكومة (وزارة البيئة) مجلس	مراجعة قانون حماية البيئة واقتراح	تنظيم وتنفيذ برامج	١. رفع الوعي العام بأهمية
	الامة	التعديلات اللازمة حول ذلك	توعوية لمختلف شرائح	هذه الحقوق وآليات حمايتها
			المجتمع مع التركيز على	والتمتع بها
			مؤسسات القطاعين العام	
			والخاص حول مفاهيم	
			الحق في بيئة سليمة	
			والحق في التنمية وسبل	
			حمايتها	
تعديل قانون الضمان	الحكومة (وازرة الصناعة	مراجعة قانون الضمان الاجتماعي	توجيه الشركات العاملة	
الاجتماعي	والتجارة ومؤسسة االضمان	واقتراح التعديلات اللازمة حول ذلك	في المحافظات للتركيز	
تعديل قانون الشركات	الاجتماعي) مجلس الامة	مراجعة قانون الشركات واقتراح	على دورها في التنمية	
		التعديلات اللازمة حول ذلك	المحلية وتحسين الواقع	
			الاقتصادي والاجتماعي	
			والبيئي	
	Υ	Υ	T	
إدراج بنود ضمن قانون الموازنة	حكومة ومجلس الأمة	زيادة مخصصات صندوق تنمية	- ·	
		المحافظات في الموازنة العامة	1 -	والإجرائية اللازمة لضمان
تعديل قانون الطاقة النووية	حكومة ومجلس الأمة	مراجعة قانون الطاقة النووية	العادل والمتوازن لمكتسبات	هذه الحقوق
		واقتراح التعديلات اللازمة حول ذلك	التنمية والخدمات	
تعديل قانون الوقاية الاشعاعية	حكومة ومجلس الأمة	مراجعة قانون الوقاية الاشعاعية	المقدمة للمواطنين	
والامان والامن النووي		والامان والامن النووي واقتراح		
		التعديلات اللازمة حول ذلك		
تعديل قانون الغذاء والدواء	الحكومة ومجلس الامة	مراجعة قانون الغذاء والدواء واقتراح	تفعيل آليات الرقابة	
		التعديلات اللازمة حول ذلك	وإنضاذ القانون لضمان	
تعديل قانون الصحة	الحكومة ومجلس الامة	-	مــراعــاة مـؤســــات	
		التعديلات اللازمة حول ذلك	القطاعين العام والخاص	
تعديل قانون البيئة	الحكومة ومجلس الامة	مراجعة قانون البيئة واقتراح	للحق في بيئة سليمة	
		التعديلات اللازمة حول ذلك		
تعديل قانون المواصيفات	الحكومة ومجلس الامة	مراجعة قانون المواصفات والمقاييس		
المقاييس		واقتراح التعديلات اللازمة حول ذلك		
تعديل قانون الزراعة	الحكومة (وزارة النزراعة)	مراجعة قانون الزراعة واقتراح		

التعديلات اللازمة حول ذلك



				لزمني	الإطار ا				
7 - 70	7.75	7.77	7.77	7.71	7.7.	7-19	7+1/	7.17	7.17



		هاك	ت الأكثر عرضة للانت	المحور الثالث: حقوق الفئا
		مخاص ذوي الإعاقة	زيز وحماية حقوق الأش	الهدف الرئيسي الأول: تعا
مؤشرات الأداء	الجهات المنفذة	النشاطات الفرعية	النشاط الرئيسي	الأهداف الفرعية
عدد الورش والدورات	المجلس الأعلى لشيؤون	عقد ورش ودورات تدريبية تأهيلية	توفير وسائل التدريب	١. العمل على ضمان المساواة
	الأشرخاص المعوقين	مهنية لذوي الإعاقة	والتأهيل والتعليم لذوي	الكاملة وتكافؤ الضرص في
	مؤسسات المجتمع المدني		الإعاقة لإدماجهم في	ممارسة كافة الحقوق
			برامج التنمية الشاملة	
			والمستدامة	
توفر آلية لتفعيل التشريعات		ايجاد آلية لتفعيل التشريعات الوطنية	تعزيز وتفعيل التشريعات	
الوطنية			الوطنية الهادفة لضمان	
			مبدأ تكافؤ فرص العمل	
			للأشخاص ذوي الإعاقة	
تعديل لقانون رعاية المعوقين	المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص	مراجعة قانون رعاية الاشخاص ذوي	تيسىير حركة تنقل	
	المعوقين ومجلس الامة	الاعاقة واقتراح التعديلات اللازمة	الاشخاص ذوي الإعاقة	
		حول ذلك	وممارسة أنشطتهم	
	,			
تعديل لقانون البناء الوطني	الحكومة ومجلس الأمة	مراجعة قانون البناء الوطني واقتراح		
		التعديلات اللازمة حول ذلك		
توفر قاعدة بيانات محدثة	المجلس الاعلى لشبؤون	تطوير قاعدة بيانات تتعلق		
	الاشخاص المعوقين	بالاشخاص ذوي الاعاقة	للوصول إلى المعلومة	
			التي تهم الأشخاص ذوي	
			الإعاقة باستخدام أحدث	
			الوسائل التكنولوجية	
قانون معدل	الهيئة المستقلة للانتخاب	تعديل قانون الانتخاب	اتخاذ الأجراءات التي	
			من شأنها ضمان حق	
			الأشخاص ذوي الإعاقة	
			بالترشح والانتخاب	
	1		I	
تعديل لقانون العقوبات	وزارة العدل ومجلس الأمة	مراجعة قانون العقوبات واقتراح		
4		التعديلات اللازمة حول ذلك	i	للأشخاص ذوي الإعاقة
تعديل لقانون حقوق الاشخاص	المجلس الاعلى لشؤون المعوقين	مراجعة قانون حقوق الاشخاص	ظرفا مشددا بخصوص	
المعوقين	ومجلس الامة	المعوقين واقتراح التعديلات اللازمة	الجرائم الواقعة على	
	7, 80 (6 6 6 7 7	حول ذلك	الأشخاص ذوي الإعاقة	
تعديل لقانون الحماية من	وزارة العدل ومجلس الامة	مراجعة قانون الحماية من العنف		
العنفالاسري		الاسري واقتراح التعديلات اللازمة		
3.5.0(3.5.0.10.10.10.10.1	7.5.007	حول ذلك		
تعديل لنظام الخدمة المدنية	ديوان الخدمة المدنية	مراجعة نظام الخدمة المدنية واقتراح		
	<u> </u>	التعديلات اللازمة حول ذلك		l



									الزمني	الإطار	١								
۲.	Y 0	۲.	7 £	۲.	77	۲.	44	۲.	۲١	۲.	۲.	۲.	19	۲.	۱۸	۲.	۱۷	۲.	۱٦





			ت الأكثر عرضة للانت	المحور الثالث: حقوق الفئا
		مخاص ذوي الإعاقة	زيز وحماية حقوق الأش	الهدف الرئيسي الأول: تعا
مؤشرات الأداء	الجهات المنفذة	النشاطات الفرعية	النشاط الرئيسي	الأهداف الفرعية
تعديل قانون أصول محاكمات	الحكومة (وزارة العدل)	مراجعة قانون أصول المحاكمات	إصدار تشريعات تعنى	٣. اتخاذ التدابير التشريعية
جزائية	ومجلس الامة	الجزائية واقتراح التعديلات اللازمة	بإنشاء برامج خاصة	والتنفيذية اللازمة لإتاحة
		حول ذلك	بالمساعدة القانونية في	أيسر السبل للوصول للعدالة
تعديل نظام التنظيم الاداري	وزارة العدل	مراجعة نظام التنظيم الاداري لوزارة	المسوزارات والمؤسسسات	
		العدل واقتراح التعديلات اللازمة	والمحاكم واتحاد	
		حول ذلك	الإجـراءات التنفيذية	
			اللازمة لهذه البرامج	
عدد الورش التوعوية	وزارة التنمية الاجتماعية	عقد ورشى عمل توعوية بحقوق	تنظيم برامج تدريبية	
	وزارة التربية والتعليم	الأشخاص المعوقين	للتوعيةبحقوق	
	وزارة الصحة		الأشخاص ذوي الإعاقة	
	المجلس الأعلى لشؤون			
	الأشخاص المعوقين			
	المؤسسات الخاصة ذات العلاقة			
	مؤسسات المجتمع المدني			
تعديل قانون حقوق الاشخاص	المجلس الأعلى لشيؤون	مراجعة قانون حقوق الاشخاص	تقديم الدعم اللازم	
المعوقين	الأشخاص المعوقين	المعوقين واقتراح التعديلات اللازمة	لذوي الإعاقة لتمكينهم	
		حول ذلك	من اتخاذ القرارات	
تعديل لقانون وزارة التربية	وزارة التربية والتعليم ومجلس	مراجعة قانون وزارة التربية والتعليم	التي تناسبهم والعمل	
والتعليم	الامة	واقتراح التعديلات اللازمة حول ذلك	على رعايتهم وتعزيز	
تعديل لقانون اصول محاكمات	وزارة العدل ومجلس الامة	مراجعة قانون اصبول محاكمات	دور المؤسسسات المعنية	
جزائية		جزائية واقتراح التعديلات اللازمة	برعايتهم وتقديم	
		حول ذلك	الخدمة لهم	
تعديل لقانون رعاية المعوقين	المجلس الأعلى لشبؤون	مراجعة قانون رعاية المعوقين واقتراح		
	الأشخاص المعوقين	التعديلات اللازمة حول ذلك		

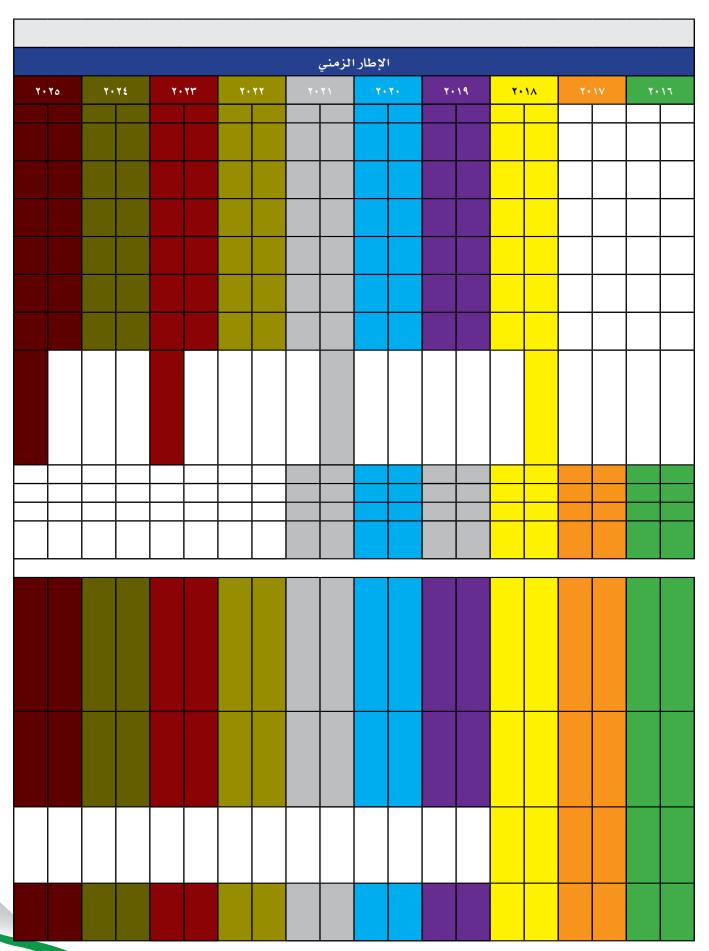


4-14	7+17



		ياك	ت الأكثر عرضة للانت	المحور الثالث: حقوق الفئا،
		أة	مزيز وحماية حقوق المر	الهدف الرئيسي الثاني: تع
مؤشرات الأداء	الجهات المنفذة	النشاطات الفرعية	النشاط الرئيسي	الأهداف المفرعية
نظام صندوق تسليف النفقة	مجلس الوزراء	اقرار نظام صندوق تسليف النفقة	*	١. تمتع المرأة بحقوقها وبما
تعديل لقانون العمل		مراجعة قانون العمل واقتراح	التشريعات ذات العلاقة	يحقق العدالة وتكافؤ الفرص
	ومجلس الامة	التعديلات اللازمة حول ذلك	_	
تعديل لقانون العقوبات	الحكومة (وزارة العدل)	مراجعة قانون العقوبات واقتراح	التعديلات عليها في إطار	
	ومجلس الامة	التعديلات اللازمة حول ذلك	تشاركي	
تعديل لقانون الضمان	الحكومة (وزارة العدل)	مراجعة قانون التقاعد المدني واقتراح		
الاجتماعي	ومجلس الامة	التعديلات اللازمة حول ذلك		
تعديل لقانون البلديات	الحكومة (وزارة البلديات)	مراجعة قانون البلديات واقتراح		
	ومجلس الامة	التعديلات اللازمة حول ذلك		
تعديل لقانون الاحزاب	وزارة التنمية السياسية ، وزارة	مراجعة قانون الاحزاب واقتراح		
	الداخلية	التعديلات اللازمة حول ذلك		
تعديل لقانون الانتخاب	الهيئة المستقلة للانتخاب	مراجعة قانون الانتخاب واقتراح		
		التعديلات اللازمة حول ذلك		
	الوازارات والمؤسسات المعنية و	بناء قدرات المؤسسسات الرقابية	تفعيل الآليات الرقابية	
التشريعات ذات العلاقة بالمرأة	مؤسسات المجتمع المدني	وتفعيل العايير الواردة في التشريعات	على مؤسسات القطاعين	
عدد الجهات الملتزمة بتطبيق		ذات العلاقة بحقوق المرأة .		
المعايير			من مدی تطبیقها	
			للتشريعات ذات العلاقة	
			بحقوق المرأة	
قانون مراجع ومعدل	الحكومة ومجلس الأمة	تعديل قانون الضمان الاجتماعي	i	
قانون مراجع ومعدل	الحكومة ومجلس الأمة	تعديل قانون العمل	i	
نظام مراجع ومعدل	الحكومة	تعديل نظام الخدمة المدنية	1	
قانون مراجع ومعدل	الحكومة ومجلس الأمة	تعديل قانون الحماية من العنف	والعمل والمجتمع	
		الاسري		
تقارب دوریة جول مدی تطبیق	الصفذارات والمؤسيسيات	مراجعة كافة الخطط والاسترايجيات	احداء ماحجة	۲. تطور وتبني السباسات
		الوطنية المنية بالمرأة مثل (الأجندة		I " I
عدد الجهات الملتزمة بتطبيق		الوطنية ، الاستراتيجية الوطنية		التمتع بكافة حقوقها
المعايير	"	للمرأة وغيرها) لتحديد مدى التقدم		
J	5 · 6 55 · .		الهادفة لتطويرها	
		J . <i>J</i>	وتفعيلها بما يضمن	
			تمتع المرأة بحقوقها	
سياسة مرسومة لتمكين المرأة	الحكومة ومؤسسات المجتمع	مراجعة بنود الموازنة العامة وجعلها	رسم السياسات الوطنية	
	المدنى	أكثر استجابة لاحتياجات ومتطلبات	التي تعمل على تمكين	
	*	تمكين المرأة	Ţ.	
			المالية ضمن قانون	
			الموازنة العامة	
توفر خطة عمل تنفيدية لبناء	وزارة تطوير القطاع العام	إعداد خطة عمل تنفيذية لبناء		
القدرات للمؤسسات الحكومية		القدرات للمؤسسات الحكومية وغير	القدرات للمؤسسات	
وغير الحكومية		الحكومية حول مراعاة حقوق المرأة	الحكومية وغير	
		عند وضع السياسات وتطوير الخطط		
عـــدد الــــدورات	مؤسسات المجتمع المدني	عقد دورات تدريبية وتوعوية بحقوق	مراعاة حقوق المرأة عند	
عددالمتدربين		المرأة	وضع السياسات وتطوير	
			الخطط	







المحور الثالث: حقوق الفئات الأكثر عرضة للانتهاك الهدف الرئيسي الثالث: تعزيز وحماية حقوق الطفل مؤشرات الأداء الجهات المنفذة النشاطات الفرعية النشاط الرئيسي الأهداف الضرعية تقارير دورية حول تطبيق وزرارة تفعيل تطبيق الإطار الوطني لمكافحة تفعيل وتطبيق الأطر ١. الحماية الاجتماعية عمل الأطفال وايجاد آليات لتطبيق وزارة التربية والتعليم الإطار الوطني لمكافحة عمل القانوينة لمكافحة عمالة العقوبات المجتمعية على الأطفال وزارة التنمية الاجتماعية الأطفال والحد من الاطفال المتسربين من المدارس التسرب من المدارس تعديل قانون التربية والتعليم مراجعة قانون التربية والتعليم الحكومة + مجلس الامة اتخاذ الإجراءات الرادعة واقتراح التعديلات اللازمة حول ذلك للأهالي وأصحاب العمل مراجعة قانون العمل واقتراح الحكومة + مجلس الامة تعديل قانون العمل التعديلات اللازمة حول ذلك تعديل قانون العقوبات مراجعة قانون العقوبات واقتراح الحكومة + مجلس الامة التعديلات اللازمة حول ذلك اصدار انظمة وتعليمات لقانون الصعدل وزارة مواءمة الإجراءات اعداد الانظمة والتعليمات الواجب وزارة التنمية الاجتماعية اصدارها لتفعيل احكام قانون المتعلقة بعدالة الأحداث الاحداث مع أحكام قانون الأحداث تعديل التشريع تعديل التشريعات ذات العلاقة الحكومة ومجلس الامة اعضاء اللوازم الخاصة بالأطفال من الرسوم

والضرائب



								الزمني	الإطار	1								
7.70	۲٠	4 £	۲٠	77	۲.	77	7.71		7+7+		۲٠	19	۲.	۱۸	۲.	۱۷	۲.	١٦



المحور الثالث: حقوق الفئات الأكثر عرضة للانتهاك الهدف الرئيسي الثالث: تعزيز وحماية حقوق الطفل مؤشرات الأداء الأهداف الضرعية الجهات المنفذة النشاطات الفرعية النشاط الرئيسي تعديل لقانون الحماية من الحكومة (وزارة التنمية مراجعة قانون الحماية من العنف تفعيل الأطر القانوينة ٢. الحماية من العنف الاسرى واقتراح التعديلات اللازمة الاجتماعية) ومجلس الامة والآليات الوطنية المتعلقة العنف الاسري بحماية الأطفال من حول ذلك تعديل قانون العقوبات مراجعة قانون العقوبات واقتراح الحكومة + مجلس الامة العنف بكافة أشكاله التعديلات اللازمة حول ذلك تعديل قانون وزارة الشبؤون مراجعة قانون وزارة التنمية الحكومة + مجلس الامة الاجتماعية والعمل والانظمة الاجتماعية ووزارة العمل والانظمة الصادرة بموجبه واقتراح التعديلات الصادرة بموجبه اللازمة حول ذلك تدريب وتأهيل الكوادر الوظيفية بناء قدرات المؤسسات عدد المتدربين العاملة مع الاطفال ضمن المعايير وزارة التنمية الاجتماعية المعنية بالطفل ونمائه مؤسسات المجتمع المدني الدولية لضمان تحسين الخدمات الحكومة + مجلس الامة تخصيص موازنة خاصة بالطفل القانونية والإرشادية تعديل قانون الموازنة تعديل لقانون التربية والتعليم الحكومة + مجلس الامة مراجعة قانون التربية والتعليم والنفسية والتعليمية واقتراح التعديلات اللازمة حول ذلك للأطفال المعنفين تعديل لقانون الصحة العامة مراجعة قانون الصحة العامة واقتراح الحكومة + مجلس الامة التعديلات اللازمة حول ذلك وزارة التربية والتعليم عددالورش والدورات عدد ورش ودورات توعوية لرفع وعي تنظيم برامج رفع الوعي وزارة التنمية الاجتماعية لدى الأطفال حول الأطفال بحقوقهم المجلس الوطني لشؤون الأسرة حقوقهم وآليات حمايتهم مؤسسات المجتمع المدني من العنف بكافة أشكاله توفر منهج تشتمل على وزارة التربية والتعليم عقد ورش عمل توعوية حول مفهوم تنظيم برامج للتوعية مضهوم التنشئة السليمة وزارة التعليم العالي بمضاهيم التنشئة التنشئة السليمة وتطوير المناهج مؤسسات المجتمع المدنى التربوية بمفاهيم التنشئة السليمة عدد الورشات وزارة التربية والتعليم عقد ورشى توعوية حول مفاهيم التوعية بمفهوم التنمر عددالورش التوعوية المجلس الوطني لشؤون الأسرة والعنف لدى الأطفال في التنمر والعنف في المدارس مؤسسات المجتمع المدني المدارس وآليات مكافحتها إعداد معايير اعتماد وضبط الجودة المجلس الوطني لشؤون الأسرة معايير الاعتماد وضبط الجودة تعزيز وتفعيل الرقابة لدور إيواء الأطفال على دور رعاية وإيواء مراجعة نظام دور ايواء المجني عليهم المجلس الوطني لشؤون الأسرة تعديل لنظام دور ايواء الأطفال والتحقق من والمتضررين من الاتجار بالبشر والشركاء مراعاتها لحقوق الطفل واقتراح التعديلات اللازمة حول ذلك



									الزمني	الإطارا									
۲.	40	٧٠	7 £	۲.	77	۲.	77	۲.	۲۱	۲.	۲.	۲.	19	۲.	۱۸	۲.	۱۷	۲.	17



		<u>نال</u>	ت الأكثر عرضة للانت	المحور الثالث: حقوق الفئا
		طفل	مزيز وحماية حقوق الد	الهدف الرئيسي الثالث: ت
مؤشرات الأداء	الجهات المنفذة	النشاطات الفرعية	النشاط الرئيسي	الأهداف الفرعية
دليل توعوي	المجلس الوطني لشؤون الأسرة	إعداد دليل توعوي حول أهمية الصحة	زيادة الوعي بأهمية	
	وزارة التربية والتعليم	الجسدية والنفسية والاجتماعية	صحة الطفل الجسدية	
	وزارة التنمية الاجتماعية	للطفل	والنفسية والاجتماعية	
	المجلس الاعلى لشيؤون			
	الأشخاص المعاقين			
عدد الورش والدورات	وزارة التربية والتعليم	عقد ورشس ودورات توعوية حول		
	وزارة التنمية الاجتماعية	الصحة الجسيدية والنفسية		
		والاجتماعية للأطفال		
نسبة الزيادة السنوية	وزارة الصحة	زيادرة نسبة المشمولين في مظلة		
		التامين الصحي بنسبة منتظمة		
توفر آلية معتمدة لتعزيز	وزارة الصحة	وضع آليات لتعزيز خدمات الكشف	تطبيق وتعزيز خدمات	
خدمات الكشف المبكر لحالات	وزارة التربية ولتعليم	المبكر لحالات التأخر النمائي	الكشنف المبكر وآليات	
التأخر النمائي	وزارة التنمية الاجتماعية		الإحالة للأطفال ذوي	
	الخدمات الطبية الملكية		التأخر النمائي	
	المجلس الأعلى لشؤون			
	الأشخاص المعوقين			
	المجلس الوطني لشؤون الأسرة			
عدد الدورات وعدد المتدربين	وزارة التربية والتعليم	عقد دورات تدريبية وتوعوية حول	تنفيد نشاطات توعوية	٤. الحق في التعليم
	نــقــابــة المعــامــين	آليات التعامل الإيجابي مع الطلبة	للمعلمين حول آليات	
	نقابة أصحاب المدارس الخاصة		التعامل الإيجابي مع	
			الطلبة على مقاعد	
			الدراسة	
تقارير رقابة حول أدماج	وزارة التربية والتعليم	مواءمة البيئة المدرسية لاحتياجات	تبني سياسات تسهم ي	
الاطفال ذوي الإعاقة	وزارة الشموون البلدية	الاطفال ذوي الإعاقة	زيادة نسبة الأطفال ذوي	
	أمانة عمان الكبرى		الإعاقة المدمجين في	
			المدارس	
عـــدد الـــدورات	وزارة التربية والتعليم	عقد دورات تدريبية وتوعوية للتعامل		
نسبة زيادة الأطفال المدموجين	وزارة التنمية الاجتماعية	مع الاطفال ذوي الإعاقة		
	نقابة المعلمين			
تقارير رقابة دورية	وزارة التربية والتعليم	وضع ضوابط صارمة للرقابة على	تعزيز وتضعيل آليات	
	ديـــوان المحاسبة	المدارس الحكومية والخاصة	الرقابة على المدارس	
	هيئة مكافحة الفسياد		الخاصة والحكومية	
مناهج تعليمية توفر قاعدة	وزارة التربية والتعيليم	تعزيز مفاهيم ومضردات حقوق	تطوير المناهج المدرسية	
أساسية حول مفاهيم حقوق		الإنسان ضمن مناهج التعليم	وإدماج مفاهيم حقوق	
الإنسان			الإنسسان فيها على	
	وزارة التربية والتعيليم	التوسع في إنشاء المكتبات	مختلف المراحل الدراسية	



V. V.	V. V4	U. UU	V. VV		الإطارا	7.19		.	0.12
7.70	7.75	7.78	7.77	7.71	7.7.	7.14	7.17	7.17	7.17





		هاك	ت الأكثر عرضة للانت	المحور الثالث: حقوق الفئا
		ار السن وضمان تمتعهم بها	ىزيز وحماية حقوق كبا	الهدف الرئيسي الرابع: تع
مؤشرات الأداء	الجهات المنفذة	النشاطات الفرعية	النشاط الرئيسي	الأهداف الفرعية
تعديل لقانون الضمان	الحكومة ومجلس الأمة	مراجعة قانون الضمان الاجتماعي	تطوير منظومة	١. ضمان حياة كريمة لكبار
الاجتماعي		واقتراح التعديلات اللازمة حول	التشريعات بما يكفل	المسن
		ذلك	حماية الحقوق المالية	
تعديل لقانون التقاعد المدني	الحكومة ومجلس الأمة	مراجعة قانون التقاعد المدني	والاجتماعية لكبار السن	
		واقتراح التعديلات اللازمة حول		
		ذلك		
تعديل لقانون التقاعد	الحكومة ومجلس الأمة	مراجعة قانون التقاعد العسكري		
العسكري		واقتراح التعديلات اللازمة حول		
	,	ذلك		
تعديل لقانون العمل	الحكومة ومجلس الأمة	مراجعة قانون العمل واقتراح		
		التعديلات اللازمة حول ذلك		
تعديل لنظام الخدمة المدنية	الحكومة	مراجعة نظام الخدمة المدنية واقتراح		
		التعديلات اللازمة حول ذلك		
تعديل لقانون الصحة	الحكومة ومجلس الأمة	مراجعة قانون الصحة والانظمة	إجراء التعديلات	
والانظمة الصادرة بموجبه		الصادرة بموجبه واقتراح التعديلات	القانوينة الكفيلة	
		اللازمة حول ذلك	بالتوسع في مظلة	
			التأمين الصحي لكبار السنة	
تقرير تقييم الاستراتيجية	المجلس الوطني لشؤون الأسرة	تقييم وتحديث الاستراتجية الوطنية	مراعاة قضايا كبار السن	
سرير سيبې د ستر بيجيد	ووزارة التنمية الاجتماعية	الاردنية لكبار السن	عند صياغة السياسات	
		۰ ۱۳۰۰ - ۱۳۰۰ - ۱۳۰۰ - ۱۳۰۰ - ۱۳۰۰ - ۱۳۰۰ - ۱۳۰۰ - ۱۳۰۰ - ۱۳۰۰ - ۱۳۰۰ - ۱۳۰۰ - ۱۳۰۰ - ۱۳۰۰ - ۱۳۰۰ - ۱۳۰۰ - ۱۳۰	والاستراتيجيات	
			والخطط والمعايير	
			والأطر الوطنية	
تعديل لقانون الشؤون	الحكومة ومجلس الامة	مراجعة قانون الشؤون الاجتماعية	تعزيز الرقابة على دور	
الاجتماعية		والعمل والانظمة الصادرة بموجبه	الرعاية والإيواء لكبار	
		واقتراح التعديلات اللازمة حول	السن	
		ذلك	_	
معايير محدثة ومطورة	المجلس الوطني لشؤون الأسرة	إعداد معايير الاعتماد وضبط الجودة		
ومعتمدة	اللجنة الوطنية لمتابعة	لدور الإيواء		
	استرتيجية كبار السن			
تقارير دورية للخدمات المقدمة	المجلس الوطني لشؤون الأسرة	تطبيق معايير الاعتماد وضبط	تحسين مستوى	
لكبار السن	اللجنة الوطنية لمتابعة	الجودة لدور الإيواء	الخدمات المقدمة لكبار	
	استرتيجية كبار السن		السن بما يوفر لهم	
			الحياة الكريمة في	
			المجتمع	
نسبة مشاركة كبار السن	المجلس الوطني لشؤون الأسرة	اشراك كبار السن في عملية صنع	تعزيز قدرات كبار السن	
	اللجنة الوطنية لمتابعة	القرار	لمواصلة عطائهم وزيادة	
	استرتيجية كبار السن		إسهامهم ومشاركتهم في	
نسبة مشاركة كبار السن في	المجلس الوطني لشؤون الأسرة	رسم سیاسات تسهم فی تمکین کبار	الحياة العامة	
البرامج والأنشطة	اللجنة الوطنية لمتابعة	السنة اقتصاديا واجتماعيا		
	استرتيجية كبار السن			



۲.	۲o	۲.	۲,	۲.	74	۲.	**	ا لزمني ۲۱	لإطار ا ۲۰		٧,	19	٧.	۱۸	٧.	17	٧,	17
, ,	10	, ,		, `		, ,	11		, ,	1	,,,		,,,		,,,		'	